إعداد استراتيجيّات إقليمية لتطوير وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فاطمة العيساوي ونيكولاس بينيكيستا

آذار/مارس ٢٠٢٠

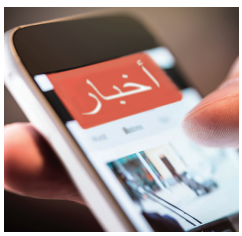

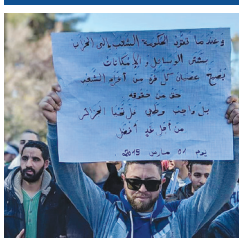

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

CIMA
CENTER FOR INTERNATIONAL MEDIA ASSISTANCE

إعداد استراتيجيّات إقليمية لتطوير وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آذار/مارس ٢٠٢٠

المحتويات

مقدّمة ٢
موسم الانتفاضات: الإصلاح الإعلامي والسياسي في المنطقة ٣
التعدّد الإعلامي والسياسي قبل الانتفاضات وبعدها ٥
مكاسب الديمقراطية الإعلامية والإصلاحات الحكومية ٦
أبرز الحواجز والنكسات التي تواجه الإصلاحَين الإعلامي والسياسي ٨
أبرز توجّهات القطاع الإعلامي:
وسائل الإعلام المستقلّة منبرٌ للمقاومة ١٠
بناء تحالفات مستدامة من أجل بيئة تُمكّن وسائل الإعلام ١٤
أبرز الاستنتاجات ٢٥
تعليقات ختامية ٢٦

نبذة حول المؤلِّفَين

د. فاطمة العيساوي محاضرة في الصحافة والدراسات الإعلامية في جامعة إسكس University of Essex. تُركّز في أبحاثها على تقاطع وسائل الإعلام والسياسة والنزاعات في سياقات الانتقال نحو الديمقراطية في دول شمال أفريقيا. هي الباحثة الرئيسية في المشروع البحثي بعنوان "الإعلام والانتقال إلى الديمقراطية: الممارسات الصحفية في التواصل حول النزاعات – الربيع العربي" Media and Transitions to Democracy: Journalistic Practices in Communicating Conflicts—the Arab Spring، مع الإشارة إلى أنّ هذا المشروع مموّل من برنامج التنمية المستدامة التابع للأكاديمية البريطانية. تولّت فاطمة منذ عام ٢٠١٢ قيادة مشاريع بحوث مقارنة ميدانية حول العلاقة بين الإعلام والتغيير السياسي في مصر وتونس والمغرب وليبيا والجزائر بتمويل من مؤسسة المجتمع المنفتح Open Society Foundation ومركز الشرق الأوسط في كلّية لندن للاقتصاد Middle East Center London School of Economics (LSE). في رصيد فاطمة خبرة في كل من الصحافة والتواصل العام والسياسات والبحث الأكاديمي ولها كتابًا بعنوان "وسائل الإعلام الوطنية العربية والتغيير السياسي" Arab National Media and Political Change.

نيكولاس بينيكيستا كبير متخصّصي البرامج في مركز بحوث التنمية الدولية International Development Research Centre في أوتاوا وكان قد شغل سابقًا منصب مساعد مدير مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA). نشر نيكولاس تقارير كثيرة حول السياسات، ومقالات علمية حول وسائل الإعلام ومشاركة المواطنين والحوكمة أثناء عمله في المركز وفي مناصبه السابقة في كلّية لندن للاقتصاد ومعهد دراسات التنمية Institute of Development Studies. عمل أيضًا كصحفي ومتخصّص في التنمية في أنحاء أميركا اللاتينية وأفريقيا، كما عمل كمراسل أجنبي في ثلاثة بلدان، بما في ذلك في منصب رئيس مكتب مدينة مكسيكو لوكالة بلومبيرغ نيوز Bloomberg News، وساعد في تصميم وتنفيذ استراتيجيّات لحشد التأييد والمناصرة على المستويات المحلّية والقومية والدولية. وهو يحمل شهادة دكتوراه في الإعلام والاتصالات من كلّية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

صُوَر الغلاف: إلى اليسار في الوسط: متظاهر في الجزائر، CC BY-SA 4.0
إلى اليسار في الأسفل: صحف تونسية، تيلكي محمد علي / Shutterstock.com
إلى اليمين: الشرق الأوسط على الخريطة، وائل الرويعي / Shutterstock.com

This is an Arabic translation of the original report

CIMA
CENTER FOR INTERNATIONAL MEDIA ASSISTANCE

نبذة حول مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA)

يعمل **مركز المساعدة الإعلامية الدولية** (CIMA) تحت مظلة الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) لتعزيز وسائل الإعلام المستقلة، ودعم بروزها، ورفع كفاءة تطويرها أينما كانت حول العالم. يُتيح المركز المعلومات، ويبني الشبكات، ويُجري الأبحاث، ويُسلط الضوء على الدور الذي لا غنى عنه الذي تؤدّيه وسائل الإعلام المستقلّة في ما يتعلق بإنشاء النُظم الديمقراطية المستدامة وتطويرها. ومن أهم أوجه عمل المركز البحث عن طرق لزيادة اهتمام القطاع الخاص الأميركي وتقديمه الدعم لتطوير وسائل الإعلام حول العالم.

ينظّم المركز مجموعات عمل وحوارات وحلقات نقاش حول مجموعة متنوّعة من المواضيع في مجال تطوير وسائل الإعلام ومساعدتها، كما يُصدر تقارير وتوصيات بالاستناد إلى نقاشات مجموعات العمل وغيرها من البحوث. والهدف من هذه التقارير تزويد صانعي السياسات والجهات المانحة والعاملين في المجال بالأفكار حول كيفية تعزيز فعالية مساعدة وسائل الإعلام.

مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA)
الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)
F STREET, N.W., 8TH FLOOR 1025
WASHINGTON, DC 20004
هاتف: ٣٧٨-٩٧٠٠ (٢٠٢)
فاكس: ٣٧٨-٩٤٠٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: CIMA@ned.org
الرابط الإلكتروني: https://cima.ned.org

مارك نيلسن
مدير أول

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

نبذة حول هذا التقرير

عمل مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA) في السنوات الماضية إلى جانب أكاديمية دويتشه فيله Deutsche Welle Akademie وشركاء آخرين في المجال على تنظيم لقاءات تشاورية إقليمية تجمع ما بين طيفٍ واسع من الجهات المعنية، وذلك من أجل رصد أبرز التحديات التي تواجه الإعلام المستقلّ والخروج بمقاربات إقليمية لمواجهتها. في هذا الإطار، أقيمَت لقاءات تشاورية في كل من أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وانطلاقًا من الاعتراف بالطبيعة المعقّدة للأنظمة الإعلامية وثقافات الإنتاج وتغطيتها لقطاعات كثيرة، تضمّ هذه اللقاءات التشاورية ممثّلين عن باقة واسعة من الجهات الفاعلة من صحفيين، ونقابات صحفيين وهيئات تنظيمية، ومجموعات قانونية ومنظّمات للدفاع عن حقوق الإنسان، وصانعي سياسات، وخبراء في المجال الإعلامي، علمًا أنّ المقصد من هذه اللقاءات مساعدة شركائنا في كل من المناطق في جهودهم الرامية إلى تعزيز الدعم السياسي للإعلام المستقلّ، وتحسين منهجيّات العمل الإعلامي وتحديد أفكار أوضح وأكثر فعالية، وصياغة مقترحات لأفضل إصلاح للسياسات العامة.

يُلخّص هذا التقرير استنتاجات رابع لقاء تشاوري إقليمي من هذا النوع والذي استضافته مؤسسة سمير قصير ومؤسسة مهارات في بيروت في لبنان في ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

شكر وتقدير

يودّ مؤلّفا التقرير التعبير عن امتنانهما لشركائنا في تنظيم هذا اللقاء التشاوري وتيسيره والذين كان لهم دور بارز في نجاحه، ومنهم أيمن مهنّا، المدير التنفيذي لمؤسسة سمير قصير، وكامل فريق مؤسسة سمير قصير، ورولا مخايل، المديرة التنفيذية لمؤسسة مهارات، وليال بهنام، مديرة البرامج في مؤسسة مهارات، وزياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND).

CC BY-SA 4.0

احتجاجات في الأردن عام ٢٠١٨

مقدّمة

في ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ اجتمع في بيروت حوالى ٤٠ خبيرًا بارزًا من صحفيين وناشرين ورواد مشاريع إعلامية رقمية وقادة من المجتمع المدني وأكاديميين من أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجمع هذا اللقاء ما بين جهات معنية عدّة مشكّلًا مناسبة نادرة تمكّنت فيها هذه المجموعة المتنوّعة من أن تصيغ رؤيةً مشتركةً حول كيف يُمكن للصحافة المستقلّة أن تواصل النموّ في المنطقة على الرغم من البيئة السياسية المقيِّدة للغاية ووسط التنامي المتجدّد للحكم الاستبدادي.[١]

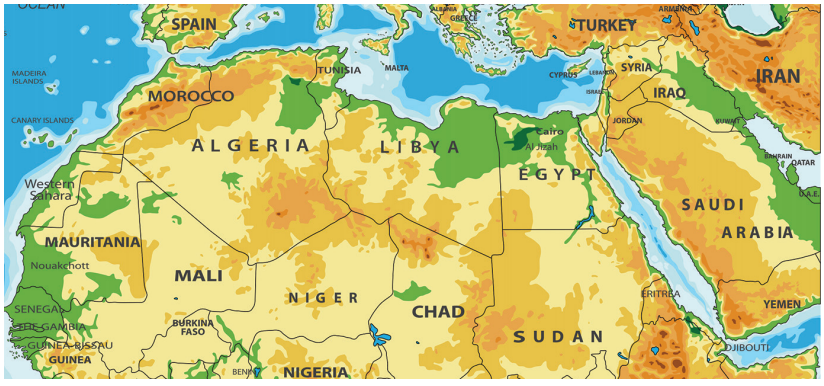

لا شكّ في أنّ الوسط الإعلامي يواجه تحدّيات جمّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالتنامي المستجدّ للاستبداد والتحدّيات الاقتصادية المعقّدة التي تُهدّد قدرة وسائل الإعلام على البقاء وتزايد انتشار خطاب الكراهية، جعلت كلّها عمل وسائل الإعلام معقّدًا وخطيرًا. فكيف يمكن لمن يعملون في الخطوط الأمامية لهذه التحدّيات أن يوحّدوا جهودهم وسط هذه البيئة للخروج باستراتيجيّات فعّالة لاتّخاذ إجراءات متضافرة من أجل إتاحة بيئة مواتية لتعدّد التوجّهات السياسية ووسائل الإعلام وحماية وسائل الإعلام وحقوق الإنسان؟ كان هذا هو السؤال الرئيسي الذي سعى المشاركون إلى الإجابة عنه.

انطلاقًا من تعقيد الأزمة وتنوّع التجارب، اتفقت المجموعة على أنّ الشبكات والتبادلات العابرة للأوطان تُقدّم فرصًا مهمةً للتعلّم وبناء الشراكات وتنسيق الاستراتيجيّات لإدخال الإصلاحات على الإعلام. ويرمي هذا النهج العابر لعدّة تخصّصات إلى إحداث تجدّد في رؤية تطوير وسائل الإعلام في المنطقة وتحديد المشكلات ذات الأولوية والأهداف التي يمكن تحقيقها والاستراتيجيّات المشتركة التي يمكن أن تُشكّل نواةً لإعداد استجابة إقليمية.

انطلاقًا من تعقيد الأزمة وتنوّع التجارب، اتفقت المجموعة على أن الشبكات والتبادلات العابرة للأوطان تُقدّم فرصًا مهمّةً للتعلّم وبناء الشراكات وتنسيق الاستراتيجيّات لإدخال الإصلاحات على الإعلام.

يُلخِّص هذا التقرير أبرز النتائج وتوصيات العمل الملموسة الناجمة عن العملية التشاورية الإقليمية هذه التي رمت إلى تقريب وتقوية من يعملون أصلًا من أجل تعزيز استقلالية الصحافة في المنطقة. كما ركّزت مناقشات المشاركين على الحاجة إلى الحرص على أن يكون الدعم الدولي منسجمًا مع الأولويات المحلّية وإلى تعزيز التعاون بين الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والعالمية بشكلٍ مستدام ومبتكر وفعّال لإحداث تغيير فعلي.

موسم الانتفاضات: الإصلاح الإعلامي والسياسي في المنطقة

بعد مرور تسع سنوات على الموجة الأولى من الانتفاضات والتحرّكات المُنادية بالديمقراطية في العالم العربي عام ٢٠١١، لا تزال وسائل الإعلام في المنطقة تواجه تحدّيات كبيرة. والانتقال إلى نُظُم إعلامية مستقلّة وتعدّدية ما كان إلاّ انعكاسًا للتحوّلات السياسية الأوسع نطاقًا باتجاه الحكم الديمقراطي، وبالتالي، فقد نجحت حيثما أصبح المجال السياسي منفتحًا ومتنوّعًا وفشلت حيث وقعت عملية التغيير في فوضى وصراعات وأشكال حكم أشدّ استبدادًا.

لم تتمكّن الموجة الأولى من الانتفاضات وتحرّكات الشارع التي امتدّت من تونس إلى ليبيا فمصر والمغرب والبحرين وسوريا واليمن من تحقيق أي عملية تغيير مستدامة وسلميّة تُذكر لمن نزلوا إلى الشوارع يطالبون بالحرّية والكرامة، بل تلت هذه الموجة الأولى ثورات مضادة في أنحاء المنطقة، ما أسفر عن أشكال غير مسبوقة من قمع الحقوق والحرّيات. وتبقى هنا تونس الاستثناء الوحيد فيما تواصل انتقالها السلمي والشامل، ولو كان ذلك وسط صعوبات اقتصادية جمّة وأوضاع أمنية هشّة. ولعلّ انتخابات عام ٢٠١٩ التي أوصلت رئيسًا وبرلمانًا جديدَين إلى الحكم كانت بمثابة شهادة على قدرة البلاد على التغلّب على الانقسامات بطريقة ديمقراطية، لكنّها سلّطت الضوء أيضًا على استياء متزايد وبخاصة في الأوساط الشبابية حيال الظروف الاقتصادية المُزرية والفساد المتفشّي. وفُسِّر الانتصار الرئاسي لأستاذ قانون محافظ من خارج الوسط السياسي انتُخِب بدعم ساحق من المقترعين الشباب، على أنّه علامة سخط شديدة اللهجة لطريقة تولّي الأحزاب السياسية الرئيسية للمرحلة الانتقالية حتى الآن.[٢]

أمّا الموجة الثانية من التحرّكات الشعبية، فقد جدّدت شعلة الأمل في "ربيع" جديد من شأنه أن يجلب معه تغييرًا سياسيًا سلميًا وشاملًا طويلَ الأمد. ومنذ ذلك الحين، أدّت موجات الاحتجاجات المتجذرة في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر والسودان والعراق ولبنان والتي اندلعت عام ٢٠١٩ إلى مطالب سياسية، كان أبرزها وضع حدٍ لشبكات الفساد واسعة الانتشار ومحاسبة الفاسدين.

في الجزائر مثلًا، امتنع عبد العزيز بوتفليقة البالغ من العمر ٨٢ عامًا والمريض عن الترشح لرئاسة البلاد لولاية خامسة. إلاّ أنّ الحراك المدني الذي يزداد جرأة والذي نجح في توسيع قاعدته، لم يستطع حتّى الساعة أن يحرّر السياسة والحكم في البلاد من قبضة القيادة العسكرية.[٣] وفي السودان، أسفرت الاحتجاجات الجماهيرية عن حكومة انتقالية بعدما أطاح الجيش السوداني بنظام الرئيس عمر البشير. ولا تزال الإدارة

CC BY-SA 4.0

تظاهرة ضد ترشّح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجزائر لولاية خامسة، آذار /مارس ٢٠١٩

ومنذ ذلك الحين، أدّت موجات الاحتجاجات المتجذّرة في المشكلات الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر والسودان والعراق ولبنان والتي اندلعت عام ٢٠١٩ إلى مطالب سياسية، كان أبرزها وضع حدّ لشبكات الفساد واسعة الانتشار ومحاسبة الفاسدين.

Public Domain / Voice of America

متظاهرون سودانيون يتجمعون أمام مبانٍ حكومية في الخرطوم عام ٢٠١٩.

في السودان، أسفرت الاحتجاجات الجماهيرية عن حكومة انتقالية بعدما أطاح الجيش السوداني بنظام الرئيس عمر البشير.

العسكرية المدنية المشتركة تواجه بعض التحديات الحاسمة، وأبرزها إقامة انتخابات ديمقراطية لاستعادة الحكم المدني والمقرّرة حاليًا لعام ٢٠٢٢.[٤] أما في لبنان، فسرعان ما تحوّلت التحركات الشعبية السريعة والواسعة النطاق والتي انطلقت إثر الإعلان عن اقتراح فرض ضريبة على الاتصالات عبر تطبيق "واتساب" إلى دعوات وطنية جذرية للإطاحة بالنظام الطائفي تحت شعار "كلّن يعني كلّن". ولعلّ الحافز خلف تمرّد اللبنانيين غير المسبوق هذا، وبخاصةٍ الشباب منهم، ضد زعماء طوائفهم كان غضب المواطنين إزاء الركود الاقتصادي الذي طال أمده والفساد المستشري ونقص الخدمات العامة الأساسية في بلد يجد نفسه على حافة الانهيار الاقتصادي.[٥] وكذلك اندلعت في العراق تحركات شعبية مناهضة للنظام الطائفي نابعة من المعاناة منذ زمن طويل من سوء الحكم والفساد، إلاّ أنّها قوبلت باستخدام السلطات للقوة المميتة.

التعدّد الإعلامي والسياسي قبل الانتفاضات وبعدها

تُمثِّل الانتفاضات العربية – تلك التحرّكات المتواصلة التي لا تنفكّ تتطوّر منادية بالتغيير – تحوّلًا مهمًّا في السلطة. ومن أبرز مكاسب هذه التحرّكات التي لجأت إلى المنصّات الرقمية لتتحدّى الخطاب السائد، كان التعدّد غير المسبوق في وسائل الإعلام الرئيسية والتوجّهات السياسية. ويتعلّق التعدّد في هذا السياق بحقّ المواطن في الاطّلاع على طيفٍ واسع من وجهات النظر السياسية المختلفة وأشكال التعبير الثقافية باعتبارها قيمةً أساسيةً من قِيَم السياسات الإعلامية. ويُعدّ التعدّد من أبرز أركان المجال العام الديمقراطي.[٦]

وبرز أحد أبرز أشكال هذا التعدّد في تكاثُر الأحزاب السياسية والتيّارات البديلة وازدهار المجتمع المدني وانتشار المجموعات الإعلامية الخاصة (ولو بدرجة عالية من التوازي مع الشقّ السياسي[٧])، بما في ذلك شراكات مبتكرة بين وسائل إعلام محترفة ومشاريع نشاط عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومشاريع الإعلام البديل.

ومع ذلك، فقد تراجَع هذا الانفتاح في المجال العام في الحالات التي إمّا لم ينجح فيها الانتقال السياسي في تحقيق تغيير فعلي أو انهار وتحوّل إلى حكم مستبّد أو أسفر عن اضطرابات عنيفة. أما المكاسب المحقّقة، فقد حظيت بالحماية في عدد ضئيل من الدول – ومنها تونس في المقام الأول – حيث أُضفِيَ الطابع المؤسّسي على هذا التعدّد وأدّى المجتمع المدني دورًا أساسيًا في دعم عملية إحلال الديمقراطية الحسّاسة. غير أنّ دور المجتمع المدني في إعادة إحياء المجال العام في العالم العربي نال قدرًا أقل بكثير من الاهتمام مقارنةً بآلية السيطرة النخبوية التي سادت إلى حدّ كبير. وعلى الرغم من أنّ هذا الانفتاح الجديد نجح في هزّ أركان هياكل قديمة مقيِّدة إلى حدّ كبير، إلّا أنّه لم يُضف أيّ طابع مؤسّسي على هذا الإصلاح الإعلامي من خلال هياكل وممارسات في معظم دول المنطقة.

Adele Ezzine / Xinhua / Alamy Live News

احتجاجات في تونس عام ٢٠١٨

مكاسب الديمقراطية الإعلامية والإصلاحات الحكومية

شهِد المشهد الإعلامي العربي تنوّعًا في المنصّات والمحتوى المقدّم، وذلك على الرغم من أنّ ديناميّته كانت قد ضعفت في السنوات الأخيرة مع تزايد القيود والتفتّت والصعوبات الاقتصادية. وفي المجتمعات التي كانت منغلقةً في الماضي، أتى هذا التعدّد الجديد جالبًا معه التحدّيات الخاصة به. فشوّه ما يُعرف بـ"تغطية الإثارة" الخطّ ما بين المعلومات والشائعات وبات مستخدمًا من النخب السياسية القديمة والجديدة على حدّ سواء لصرف الانتباه عن معالجة القضايا المهمّة فعلًا. أمّا "التغطية العِدائية"، فقد ساهمت في تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

ومع أنّ ما من حكومة في المنطقة وضعت حرّية الصحافة وتنمية وسائل الإعلام على رأس أولويّاتها، إلاّ أنّ ثمة إنجازات جزئية حصلت في الآونة الأخيرة، لا بدّ من ذكرها.

- حرّية التعبير وحقوق الإعلام الأساسية مضمونة في جميع دساتير دول المنطقة تقريبًا، غير أنّه يتم إنكار هذه الحقوق إلى حدّ كبير في النصوص التشريعية وعلى أرض الواقع.
- أُلغيَ فرْض عقوبات السجن على الصحفيين بسبب جرائم مهنية إلى حد كبير من قوانين الصحافة، ولكن، ليس بشكل كامل، ولا يزال من الممكن أن يواجه الصحفيون مثل هذه التدابير بموجب قوانين العقوبات أو قوانين خاصة أخرى.[٨]
- تمّ إضفاء الطابع المؤسّسي على الهيئات التنظيمية المستقلّة لقطاع البثّ في بعض البلدان، بما في ذلك في تونس، إلاّ أنّ هذه الهيئات التنظيمية لا تزال تواجِه تحدّيات من حيث استقلاليتها وكفاءتها.
- باتت دساتير دول المنطقة وقوانينها تُقرّ إلى حدّ كبير بأنّ للصحفيين والرأي العام الحقّ في الحصول على المعلومات، إلاّ أنّ من يحاول ممارسة هذا الحقّ غالبًا ما يواجَه بعراقيل كثيرة.
- تُواصِل تونس الحفاظ على مرتبة جيّدة في ما يتعلّق بحقوق الإعلام والحرّيات المدنية، كونها الدولة العربية الوحيدة التي صنّفتها منظمة "فريدوم هاوس" (Freedom House) على أنّها "حرة". إلاّ أنّ الصحفيين لا يزالون يواجهون الضغوط والترهيب من المسؤولين الحكوميين لدى قيامهم بعملهم، وبخاصةٍ في ما يخص تغطية موضوعات وأحداث متّصلة بقوى الأمن.[٩]
- حقّق إصلاح وسائل الإعلام الحكومية وتحويلها إلى وسائل إعلام للخدمة العامة تقدّمًا مهمًّا في تونس في إطار الإصلاح العام لقطاع الإعلام، إلاّ أنّ هذا الإصلاح لا يزال يواجه انعدام الإرادة السياسية، وعراقيل هيكلية ومهنية داخل تلك المؤسسات على صعيد المنطقة ككل.

Open Government Partnership

انضمت تونس والمغرب والأردن على سبيل المثال إلى "الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة" *(OGP)* وهي عملية رسمية متعددة الجهات يجتمع بموجبها المسؤولون الحكوميون وقادة المجتمع المدني للخروج بخطط عمل وطنية لجعل الحكومات أكثر شمولًا واستجابةً ومساءلةً.

Simon Kremer / dpa picture alliance / Alamy Live News

احتجاجات في تونس عام ٢٠١٧

تسعى الحكومات ذات الذهنية الإصلاحية والتي تواجه في بعض الحالات ضغطًا لكي تفي بوعودها الانتخابية أو التي تحاول في حالات أخرى تحسين مكانتها الدولية، إلى جعل الخدمات العامة وتلك المتّصلة بالسياسات أكثر فعالية من خلال إشراك الرأي العام والخضوع للمساءلة أمامه. فانضمّت تونس والمغرب والأردن على سبيل المثال إلى "الشراكة من أجل الحكوة المنفتحة" (OGP) وهي عملية رسمية متعدّدة الجهات يجتمع بموجبها المسؤولون الحكوميون وقادة المجتمع المدني للخروج بخطط عمل وطنية لجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابةً ومساءلة.[١٠] وفي لبنان، أطلق المجتمع المدني ومسؤولون حكوميون "المنتدى اللبناني لحوكمة الانترنت" وهو مبادرة متعدّدة الجهات ترمي إلى إطلاق حوار منفتح وشامل وشفّاف حول قضايا حوكمة الإنترنت من شأنه أن يوفّر أيضًا منصّةً يشارك لبنان من خلالها بشكل أكثر فعالية في المناقشات العالمية حول حوكمة الإنترنت.[١١] غير أنّ هذه المنتديات متعدّدة الجهات لم تخرج بعد بحلول للعراقيل التي لا يزال الصحفيون يواجهونها في عملهم اليومي مثل الحصول على المعلومات، وحماية المصادر، وتأمين الظروف الاقتصادية المستدامة لوسائل الإعلام المستقلّة، والتطبيق الفعلي لحقوق وسائل الإعلام، وضمان سلامة الصحفيين.[١٢]

أبرز الحواجز والنكسات التي تواجه الإصلاحَين الإعلامي والسياسي

تأوي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضًا من الدول الأدنى تصنيفًا في العالم من حيث حرّية الصحافة، وهي السودان وجنوب السودان والمملكة العربية السعودية وليبيا وسوريا والصومال.[١٣] ورغم أنّ الوضع لطالما كان سيّئًا في المنطقة عبر التاريخ، إلّا أنّ حرّية الصحافة أخذت بالتراجع منذ حوالى عام ٢٠١٣.[١٤] غير أنّ تدهور أوضاع حرّية الصحافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يكن استثناءً خلال هذه الفترة التي شهدت تراجعًا في حقوق الصحفيين أينما كانوا في العالم.

Richard Wright / SOPA Images / ZUMA Wire / Alamy Live News

ناشطون وصحفيون يحملون صور جمال خاشقجي.

قُتل ما يقارب ٥٥٠ صحفيًا حول العام في العقد المنتهي في عام ٢٠٢٠ ووقع نصف هذه الحالات تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولعلّ اغتيال الكاتب الصحفي جمال خاشقجي الذي كان ينشر مقالاته في صحيفة "واشنطن بوست" في القنصلية السعودية في اسطنبول عام ٢٠١٨ على يد فرقة اغتيال كان من أقبح هذه الحالات.

لا تزال سلامة الصحفيين وتفشّي الإفلات من العقاب مصدر قلق كبيرًا، وبخاصة للصحفيين العاملين في المناطق التي تشهد صراعًا مثل سوريا وليبيا واليمن والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق. فقد قُتل ما يقارب ٥٥٠ صحفيًا حول العام في العقد المنتهي في عام ٢٠٢٠ ووقع نصف هذه الحالات تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[١٥] ولعلّ اغتيال الكاتب الصحفي جمال خاشقجي الذي كان ينشر مقالاته في صحيفة "واشنطن بوست" في القنصلية السعودية في اسطنبول عام ٢٠١٨ على يد فرقة اغتيال كان من أقبح هذه الحالات. وقد باتت ممارسة الضغوط والتخويف والهجمات بمثابة تحدّيات يواجهها الصحفيون بشكل يومي في كل دول المنطقة تقريبًا، وهي تشمل غارات على نقابات الصحفيين ومنازل الصحفيين[١٦] وطرْد الصحفيين الأجانب، وإطالة فترة احتجاز الصحفيين المحلّيين، والمحاكمة العسكرية للصحفيين، ومصادرة جوازات سفرهم وحظْر سفرهم إلى الخارج، ورفْض منحهم التصاريح لتغطية أحداث معيّنة، ووقْف المنشورات الصحفية وحجْب وسائل الإعلام الإخبارية الرقمية.[١٧]

وقد أصبحت قوانين مكافحة الإرهاب الجديدة من أبرز الأدوات التي تستخدمها الحكومات لردْع التغطية الصحفية الناقدة، حيث تسمح أحكام واسعة النطاق وغامضة تشمل مصطلحات مثل "تشجيع الإرهاب" و"مدحه" و"تعظيمه" و"تبريره" بملاحقة الصحفيين قضائيًا تحت راية الحفاظ على الأمن القومي ومكافحة الإرهاب.[١٨] وبذلك يجد الكثير من الناشطين والصحفيين أنفسهم خلف القضبان متّهَمين بالانتماء إلى جماعات إرهابية أو تهديد الأمن القومي،[١٩] أو يتم احتجازهم في حالات أخرى في مواقع مجهولة أو يختفون بكل بساطة من دون توفّر أي معلومات حول مصيرهم.[٢٠]

كما تُسجّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مراتب جدّ متدنّية من حيث الحرّية على شبكة الإنترنت، علمًا أنّ المنطقة ليست الوحيدة التي شهدت تراجعًا على هذا الصعيد على مرّ العقْد المنصرم. وبحسب

بيانات تقرير "الحرّية في العالم" الصادر عن منظمة "فريدوم هاوس"، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشكالاً جديدةً من قمع التعبير عبر شبكة الإنترنت، على أنّ هذه الأشكال تصبح شائعةً أيضًا في أماكن أخرى من العالم.[٢١] إذ يشهد الصحفيون وأصحاب المدوّنات ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي قيودًا متزايدةً على حرّية التعبير عبر شبكة الانترنت، وذلك من خلال الاعتداءات الجسدية وعقوبات السجن والاعتقال التعسّفي والملاحقات القضائية وإغلاق المواقع الإلكترونية.[٢٢] فالأحكام المقيّدة في قوانين العقوبات والنصوص التشريعية الجديدة لمكافحة الإرهاب وغيرها من الأدوات القانونية تكبح التغطية الصحفية الناقدة.[٢٣] ويزداد استخدام قوانين الجرائم الإلكترونية بشكل مطّرد لردْع المعارضة عبر شبكة الإنترنت، في إطار التوجّه العالمي نحو تقييد حرّية التعبير عبر شبكة الإنترنت.[٢٤] وذلك يتماشى مع المنحى العالمي الانحداري للحريات الرقميّة،[٢٥] حيث أنّ ٢٧ بالمئة من مستخدمي شبكة الإنترنت حول العالم يعيشون في بلدان حيث يتمّ اعتقال الناس لمجرّد نشْر المحتوى أو مشاركته أو حتى "الإعجاب" به على موقع "فيسبوك".[٢٦] ويأتي اعتقال الصحفي والناشط المغربي عمر راضي في الآونة الأخيرة على خلفية تغريدة انتقد فيها الأحكام القضائية الصارمة للغاية ضد المتظاهرين في الشوارع خير مثال على الحرب المتنامية التي تشنّها الأنظمة ضد أشكال التعبير عن المعارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[٢٧]

كما أنّ اللجوء إلى تشويه سمعة الصحفيين الناقدين ونشطاء الحقوق المدنية في بعض البلدان، بما في ذلك عبر رفع دعاوى قضائية ذات دوافع سياسية متّصلة بشؤون الصحفيين الخاصة، يكتم التغطية الصحفية الناقدة وغيرها من أشكال المعارضة. والحكم بالسجن عام ٢٠١٩ على الصحفية المغربية هاجر الريسوني بتهمة الإجهاض وممارسة الجنس قبل الزواج، كما زُعِم، مثالٌ على هذا الأمر في تطوّر يُنذر بالخطر. (مع الإشارة إلى أنّ الملك عفا عن الريسوني وخطيبها بعد احتجاجٍ شعبي.[٢٨])

يُشار إلى أنّ العنف والمضايقة القانونية ليسا الأداتين الوحيدتين المستخدمتين لاستهداف الصحفيين المستقلّين في المنطقة، إذ استخدمت الأنظمة القمعية مزيجًا من الأسلحة للحدّ من التغطية الصحفية الناقدة، ومنها التشريعات المقيِّدة، والسماح للأجهزة الأمنية بالإفلات من العقاب، والتلاعب بالقضاء، وفرْض الضغوط الاقتصادية. وحتى في الدول التي تُقرّ رسميًا بحرّية الصحافة أو حيث يخضع الإعلام لنسبة أقل من تحكّم الدولة، لا تزال وسائل الإعلام تواجه تحدياتٍ عدّة لتنعم باستقلالية فعلية بسبب الصعوبات الاقتصادية وضعْف قدرتها على الاستدامة. كما وفي الكثير من هذه الدول، يعني "توازي الإعلام مع السياسة" – حيث تنحاز وسائل الإعلام إلى أحد الأحزاب في بيئة سياسية شديدة التحيّز – بقاء الرسالة الإعلامية تحت قبضة الأجندات السياسية، فيتلقّى المواطنون معلوماتٍ مشوّهةً أو خاطئةً أو غير مكتملة.

EvrenKalinbacak / Shutterstock.com

يزداد استخدام قوانين الجرائم الإلكترونية بشكل مطّرد لردع المعارضة عبر شبكة الإنترنت في إطار التوجه العالمي نحو الحد من حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت.

أبرز توجّهات القطاع الإعلامي:
وسائل الإعلام المستقلّة منبرٌ للمقاومة

تضمّ المنطقة نُظُمًا إعلامية متنوعة، كلٌّ منها نتاج سياقٍ تاريخي وثقافي فريد. ومع ذلك، فهي تتشارك بعض التوجّهات الإقليمية ومنها ميْل السياسة إلى السيطرة على المنافذ الإعلامية وترسانة من القيود القانونية التي تقمع التغطية الصحفية الناقدة. إلاّ أنّ توجّهات جديدة واعدة نشأت أيضًا في المنطقة، حيث شهد المجال الإعلامي ازدهارًا من حيث حشْد التأييد الإعلامي ومبادرات تطوير وسائل الإعلام، بأنشطة وأثر إقليميين.

شهدت المنطقة أيضًا نشأة جيل جديد من المواقع الإخبارية المستقلّة التي تُقدِّم تغطيةً إقليميةً وتتناول مواضيع محرّمةً في العادة في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية. فيُقدّم موقع "مدى مصر" الإخباري مثلًا تغطيةً صحفيةً ناقدةً من قلب القاهرة على الرغم من مواجهته الانتقام والإغلاق بشكل متكرّر.[٢٩] كما قامت منظمة "إنكفاضة" غير الحكومية في تونس بإنشاء "مجلة عبر الإنترنت متخصصة في البحوث الاستقصائية وصحافة البيانات" على يد فريق من الصحفيين والمطوّرين ومصمّمي الغرافيك".[٣٠] ونذكر أيضًا منصّات "درج"[٣١] Daraj.com و"رصيف ٢٢"[٣٢] Raseef22 و"لوديسك"[٣٣] Le Desk و"ساسة بوست"[٣٤] Sasapost من بين الشركات الناشئة الكثيرة الأخرى التي برزت في الآونة الأخيرة.

وقد أكّدت هذه المشاريع استقلاليتها عن أصحاب السلطة عبر تطوير نماذج اقتصادية لا تعتمد على التمويل السياسي والمصالح التجارية، بل يتمّ تمويل معظم هذه المواقع الإخبارية بمزيج من الهبات الدولية والإعلانات وإيرادات الاشتراكات – ومعظمها يعاني لتغطية تكاليفه. ومن المهم لهذه الوسائل الجديدة أن تنجح في الوصول إلى جمهور أكبر لكي تتمكّن من إيجاد مكان لها في المشهد الإعلامي في المنطقة والتنافس مع وسائل إعلام جماهيرية أكبر بكثير.

شهدت المنطقة أيضًا نشأة جيل جديد من المواقع الإخبارية المستقلّة التي تُقدِّم تغطيةً إقليميةً وتتناول مواضيع محرّمةً في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية.

لماذا لم تبرز أي تحرّكات لإصلاح الإعلام في المنطقة بعد؟

يزداد المجال العام ديناميكيةً في العالم العربي على الرغم من عودة الاستبداد في معظم دول المنطقة. وفي حين يسعى الحكّام المستبدّون إلى التلاعب بالإعلام باعتباره أداةً لبسط الانقسامات وتشويه سمعة المعارضين، يزداد وعْي الصحفيين لدورهم المهم كأدوات لإحلال الديمقراطية. وبذلك يتعمّق الانقسام في المجتمع الصحفي ما بين من يؤيدون حقوق الإنسان والمحاسبة ومن يعملون في الواقع لتلميع صورة الأنظمة الحاكمة.[٣٥]

وقد تنشّط المجتمع المدني في العالم العربي من جديد بفعل التحركات الاحتجاجية التي جمعت في الآونة الأخيرة المواطنين من مختلف مسارات الحياة

Claudia Wiens / Alamy Stock Photo

تحت مظلّة الامتعاض من الظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية.وقد انتشرت هذه الطاقة الجديدة داخل المجموعات التجارية واتحادات الطلاب والاتحادات النسائية وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات الشباب، وشجّعت المشاريع الإعلامية المستقلّة ذات الأجندات الاستقصائية الجريئة. وظاهرة الحراك (أي التحرّكات الشعبية المطالِبة بالتغيير) التي شهدها كل من لبنان والعراق والسودان والجزائر والمغرب وأماكن أخرى في المنطقة خير شاهدٍ على قدرة المجتمع المدني على فرْض الضغوط على الهياكل والسياسات القائمة، حيث تُطلق هذه التحرّكات العنان لفيضٍ من الإبداع الذي يتجلّى من خلال الأغاني والرسم على الجدران وإطلاقٍ الشعارات ومبادرات في الشوارع وغيرها.

ومع أنّ هذه التحرّكات في كل دولة تتميّز بابتكارها على أصعدة عدّة، إلاّ أنّها لا تزال تواجِه استغلالاً استراتيجيًّا قويًا لها من قِبل الحكومات وصعوبات في العمل على المستويين السياسي والأيديولوجي، وبخاصةٍ في ما يتّصل بالحقوق المدنية وحقوق المرأة. وهذه الشروخ الأيديولوجية والسياسية تُضعِف من قدرة المجتمع المدني العربي على إحلال الديمقراطية.[٣٦]

كما انبثقت تحالفات بين أصحاب مصالح متعدّدين على المستوى الوطني، بما في ذلك في القطاع الإعلامي في بعض الحالات. ومن بينها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين التي جمعت ما بين مجموعات من المجتمع المدني وصحفيين في الكفاح من أجل حقوق الإنسان ووسائل الإعلام بشكل عام. فاجتمعت أكثر من ٩٠ جمعيةً ومجموعةً من المجتمع المدني في تونس في تموز/يوليو ٢٠١٨ وأصدرت "ميثاق الحرّيات الفردية والمساواة" مؤكّدةً على التزامها بالحكم المدني والديمقراطي للبلاد.[٣٧] كما تشهد الحركة النسوية في لبنان ازدهارًا[٣٨] وتبذل جهودًا لبلوغ مختلف شرائح المجتمع ومستويات جديدة من الحكم، بما في ذلك في السلطة القضائية.[٣٩] وتسعى شبكة الصحفيات السوريات إلى بناء الجسور بين الإعلام وتحرّكات النساء السوريات عبر تمكين الصحفيات من تبوّؤ مناصب قيادية ورفع الوعي بشأن المساواة بين الجنسَين وقضايا المرأة.[٤٠]

ومع أنّ هذه التحركات في كل دولة تتميّز بابتكارها على أصعدة عدّة، إلاّ أنّها لا تزال تواجِه استغلالاً استراتيجيًّا قويًا لها من قبل الحكومات وصعوبات في العمل على المستويين السياسي والأيديولوجي، وبخاصةٍ في ما يتصل بالحقوق المدنية وحقوق المرأة.

كذلك، يعمل منتدى الإعلاميات العراقيات[٤١] على حشد التأييد لتمكين المرأة في المجال العام وفي مكان العمل، وبخاصة في القطاع الإعلامي. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة وهي لا تعكس إلّا جزءاً من أشكال تنوّع المشاركة المجتمعية وغناها في المنطقة.

وإلى جانب المبادرات الوطنية، يحصل تعاون على المستوى الإقليمي أيضًا، فتعمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مثلًا بصفتها "شبكة مدنية ديمقراطية مستقلّة تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قِيَم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية".[٤٢] أمّا الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، فتُعنى بشفافية العملية الانتخابية وتجمع ما بين منظمات غير حكومية عدّة من العالم العربي.[٤٣]

وتُواصِل في الوقت عينه بعض الهيئات الإقليمية الأكثر تقليدية العمل لدعم حقوق وسائل الإعلام، لكنّها لا تُحقق نجاحًا كبيرًا في لفْت الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها الصحفيون العرب. ونذكر من بين هذه المبادرات شبكة الصحافة العربية التي تُديرها الرابطة العالمية للصحف التي تتّخذ من باريس مقرًّا لها، والاتحاد العام للصحفيين العرب الذي تأسّس عام ١٩٦٤ في القاهرة تحت اسم Union des journalistes arabes. ومن الجدير بالذكر أنّ كليهما سعيا إلى إنشاء منصّة للتعاون بين الصحفيين العرب من أجل تقريبهم من الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق المهنة وحرياتها الأساسية.[٤٤] إلّا أنّ كِلا المنصّتين تفتقران إلى التمثيل في أوساط الصحفيين وتعانيان من قلّة فعاليتهما.

Tilki Mohamad Ali / Shutterstock.com

تُواصِل في الوقت عينه بعض الهيئات الإقليمية الأكثر تقليدية العمل لدعم حقوق وسائل الإعلام، لكنّها لا تُحقّق نجاحًا كبيراً في لفت الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها الصحفيون العرب.

أما الآونة الأخيرة، فقد شهدت تكاثرًا للمبادرات الإقليمية مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI) وهي هيئة قانونية تجمع ما بين "المحامين والباحثين العاملين على حماية حرّية التعبير في مصر والعالم العربي، وبخاصة حرّية الصحافة باعتبارها منفذًا للتمكين ولتحقيق سائر حقوق الإنسان".[٤٥] كما تتيح شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet) التدريب والإرشاد للشركات الناشئة.[٤٦] وتنشط مؤسسة سمير قصير أولًا في مراقبة وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في منطقة المشرق العربي وتقديم الدعم للصحفيين العرب الذين يواجهون المِحَن، بما فيه المسكن الآمن.[٤٧] من جهتها، طوّرت مؤسسة مهارات خبرات محدّدة في مجال إصلاح نظم وسائل الإعلام وقد أدّت دورًا بارزًا في ما يتعلّق بديمومة الإعلام، مع التركيز بشكل خاص على النماذج الاقتصادية البديلة.[٤٨] وتُقدّم شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج) القائمة في عمّان في الأردن منصّةً مهمّةً للتدريب والتعارف لدعم التغطية الصحفية الاستقصائية في المنطقة.[٤٩]

وقد اكتسب المجتمع المدني في المنطقة قدرات على بناء تحالفات على مستوى الوطن أو المنطقة أو العالم ككلّ في مجالات عدّة منها الحدّ من الفقر وحقوق المرأة وحماية البيئة وحقوق الإنسان وغيرها. وقد أنشأ روابط مع مبادرات عالمية من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم،[٥٠] والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين من مبادرة الفضاء المدني[٥١] (CIVICUS)، وبرنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).[٥٢] كما ويدعم

مكتب الشرق الأوسط والعالم العربي التابع للاتحاد الدولي للصحفيين ٢٠ نقابةً وجمعيةً في المنطقة.[٥٣]

ولكن، على الرغم من ديناميكية المجتمع المدني هذه، تبقى بعض العراقيل قائمةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتحول دون نشوء التحرّكات الإعلامية التي تشهدها مناطق أخرى حيث تعاونت الجهات الإعلامية مع مجموعات من المجتمع المدني للدفاع معًا عن إيصال المعلومات بشكل دقيق وديمقراطي وتعدّدي، باعتبار ذلك حقًا من حقوق الإنسان الأساسية.[٥٤] ونذكر من بين هذه العراقيل:

- ضعْف التضامن بين الإعلام ومجموعات المجتمع المدني في الدفاع عن حق إيصال المعلومات بشكل ديمقراطي.
- ضعْف أو عدم كفاية البنى التي تسمح بتيسير هذا التعاون بين الإعلام والمجتمع المدني.
- الافتقار إلى التضامن بين الصحفيين، وبخاصة في الدفاع عن الصحفيين الذين يتعرّضون للهجوم إمّا من قِبَل الأنظمة أو من قِبَل جهات غير حكومية.[٥٥]
- انخفاض الثقة في وسائل الإعلام، بحيث يعتبر جمهور كل بلد أنّها تخدم مصالح أصحاب السلطة وتفتقر إلى الاحتراف.[٥٦]
- ضعْف النقابات والجمعيات المهنية أو عدم كفايتها، بحيث تقوم الأنظمة الحاكمة بالاستيعاب الاستراتيجي لبعض هذه الهيئات.
- اللوائح المقيِّدة التي تحدّ من أنشطة مجموعات المجتمع المدني وتهدّدها بتدابير صارمة مثل إغلاقها أو ملاحقتها قضائيًا.[٥٧]
- غياب بيئة تمكينية تسمح للمجموعات والأفراد بالاجتماع بحرّية مع حماية تنوّع جهات المجتمع المدني.

وأكّدت العملية التشاورية في بيروت على الحاجة إلى تعزيز العمل التعاوني بين الإعلام ومجموعات المجتمع المدني، مع التشديد على الحاجة إلى بناء روابط حقيقية لا تجتمع لأسباب تكتيكية فحسب أو لتحقيق أهداف قصيرة الأمد، بل تكون مترسخةً في قيم مشتركة. كما شددت على أهمية أن يتم التعاون الإقليمي برؤية تعدّها جهات وطنية معًا، بدلًا من أن تُحدّدها وتفرضها أجندات وأولويات الجهات المانحة. فقد كان انعدام بناء شبكات راسخة من الأسفل إلى الأعلى من أبرز أوجه القصور في الماضي، إذ لم تتمكّن الشبكات التي بُنيت من الأعلى إلى الأسفل من الصمود. والمناقشات التي أقيمت في بيروت والتي يرِد ملخّص عنها في باقي هذا التقرير ركّزت على كيفية تحقيق أداء أفضل.

فكيف يمكن للتعاون بين أنصار السياسة الديمقراطية في المنطقة أن يساعد على تبديل السياسة والاقتصاد والسياسات العامة التي ترسم بدورها معالم قطاع الإعلام؟ وأي استراتيجيّات يمكن أن تتصدّى للأسباب التي تكمن خلف المشكلات التي يواجهها قطاع الإعلام؟ تطرّق اللقاء إلى أبرز العراقيل والفرص المتاحة للوصول إلى استجابة تعاونية من أجل رصد أفضل المسارات نحو العمل الجماعي.

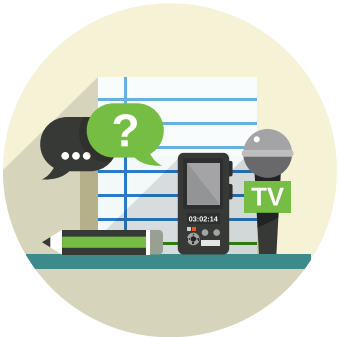

على الرغم من ديناميكية المجتمع المدني هذه، تبقى بعض العراقيل قائمةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتحول دون نشوء التحرّكات الإعلامية التي تشهدها مناطق أخرى حيث تعاونت الجهات الإعلامية مع مجموعات من المجتمع المدني للدفاع معًا عن إيصال المعلومات بشكل دقيق وديمقراطي وتعدّدي، باعتبار ذلك حقًا من حقوق الإنسان الأساسية.

بناء تحالفات مستدامة من أجل بيئة تُمكّن وسائل الإعلام

عدّد المشاركون أربعة مجالات رئيسية حيث يمكن اعتبار العمل الجماعي بالغ الأهمية لدعم تطوير بيئة تمكينية للممارسات الصحفية المستقلّة.

agefotostock / Alamy Stock Photo

قام أصحاب وسائل إعلام خاصة مناصرون للأنظمة الحاكمة بشراء بعض المنافذ الإخبارية هكذا وبكل بساطة، فيما تمنح أيضًا المحسوبية وأشكالٌ أخرى معقّدة من الاستيعاب الاستراتيجي المصالحَ الخاصة سلطةً على ما تُقدّمه وسائل الإعلام بطرق أكثر خفية.

مكافحة التحكّم بوسائل الإعلام: الشفافية والضغط السياسي ورفْع الوعي العام

لا شكّ في أنّ تزويد وسائل الإعلام بإمكانية تملّكها من قِبل القطاع الخاص ساهم في السنوات الأخيرة في تنوّع التغطية الإعلامية، غير أنّه وفي معظم الحالات، تلته أنماط ثابتة من تملّك وسائل الإعلام والتحكّم بها،[٥٨] حيث قام أصحاب وسائل إعلام خاصة مناصرون للأنظمة الحاكمة بشراء بعض المنافذ الإخبارية هكذا وبكل بساطة. فيما تمنح أيضًا المحسوبية وأشكالٌ أخرى معقّدة من الاستيعاب الاستراتيجي المصالحَ الخاصة سلطةً على ما تُقدّمه وسائل الإعلام بطرق أكثر خفية. فقرار الجيش في مصر بشراء وسائل إعلام مؤخّرًا، على سبيل المثال، أمرٌ مقلقٌ للغاية بما أنّه يُشكّل تدخّلًا غير مسبوق للأمن في وسائل الإعلام الخاصة.[٥٩]

وهذا التحكّم بوسائل الإعلام يُشكّل أحد أبرز العراقيل التي تواجه عمل الصحافة المستقلّ والمستدام. فقد أشار تقرير صدر مؤخرًا عن اليونسكو إلى "التفتيت المسيّس للمجال الإعلامي وطبيعة المحتوى الإعلامي التي تزداد طائفيةً وتساهم في الانقسام بدلًا من احترام الاختلافات" باعتبار ذلك خطرًا متناميًا.[٦٠] ويُذكر أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من افتقارٍ إلى المعلومات حول ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، كما أنّ البياناتِ المفضّلة ودراسات الحالات شحيحة، علمًا أنّ مؤشّرات مرصد ملكية وسائل الاعلام (MOM) التي أعدّتها منظمة مراسلون بلا حدود ومشروع مصفوفة تأثير الإعلام التابع لمركز الإعلام والبيانات والمجتمع (CMDS) تُعدّ من بين الموارد الشاملة القليلة المتوفرة حول الموضوع، إلاّ أنّ هذين المشروعين لا يغطّيان حاليًا سوى خمسة بلدان فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

وفي مصر، ندّدت منظمة مراسلون بلا حدود بعملية "سيسنة" (في إشارة إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي) قطاع الإعلام من خلال الاستيلاء عليه بشكل عدائي من قبل الاستخبارات وبعض الملّاك الأثرياء من مناصري النظام. فهيمنة المجموعة المصرية للإعلام التي يتحكّم بها جهاز الاستخبارات مباشرةً على قطاعَي الإعلام المطبوع والإعلام المرئي والمسموع، تعني أنّ من يبحث عن وجهات نظر مختلفة عليه اللجوء إلى المنصّات الإعلامية ووسائل الإعلام الإلكترونية المستقلّة القليلة المتبقية.

ونجد درجة تركّز مشابهة في القطاع الإعلامي اللبناني الذي يُهيمن عليه بضعة مالكين إمّا لهم صلات بالأحزاب السياسية أو ينتمون إلى سلالات سياسية. فيتركّز قطاع الإعلام في أيدي ثماني عائلات وثلاثة أحزاب سياسية.[٦١] وبينما تعكس ملكية وسائل الإعلام هذه التنوّع السياسي والطائفي في البلاد، إلاّ أنّ التدخّل في صنْع القرارات التحريرية، بما في ذلك من قبل القوى الإقليمية، أمرٌ متفشٍّ في لبنان.

ومن جهته، يرتبط القطاع الإعلامي المغربي ارتباطًا غير مباشر إما بالحكومة أو بالدولة أو بالعائلة المالكة من خلال مجموعات إعلامية كبيرة. كما أنّ استثمارات كبيرة في وسائل الإعلام، من رجال أعمال بارزين، مشكوكٌ في نواياها، نظرًا إلى أنّ وسائل الإعلام إمّا تجني أرباحًا محدودةً أو لا تجني أي أرباح بتاتًا. والدولة هي الجهة الأساسية المالكة في قطاع الإعلام المرئي والمسموع، في حين أنّ قطاع الإعلام المطبوع ينقسم ما بين وسائل إعلام مملوكة للقطاع الخاص باللغتين العربية والفرنسية (مع الإشارة إلى أنّ تلك التي تصدر باللغة الفرنسية في طريقها إلى الزوال). أمّا ملكية الإعلام الرقمي، فهي الأكثر تجزّؤًا. وفي حين أنّه تمّ تقييم مستوى الخطر الذي يواجهه تعدّد وسائل الإعلام بأنّه متوسط، خلُصَت الدراسة إلى أنّ القطاع يرضخ إلى حد كبير لسيطرة إمّا العائلة المالكة أو رجال أعمال ووزراء ذوي نفوذ كبير.[٦٢]

وفي تونس، لم يؤدِّ التنوّع الحديث المنشأ في قطاع الإعلام بعد سقوط الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى معلومات موثوقة ومستقلة، حيث تخضع وسائل الإعلام لهيمنة المصالح السياسية والاقتصادية وغياب الشفافية في ما يخص تمويلها.[٦٣]

وكوْن التحكم بقطاع الإعلام يُشكّل تحدّيًا أساسيًا واسع الانتشار في دول كثيرة في المنطقة، اتّفق المشاركون على أنّه يجدر أن يكون التوصّل إلى نهج متعدّد التخصّصات وعابر للحدود للتعامل مع المشكلة أحد أبرز الأولويات، وبذلك تضمّنت توصياتهم:

- توسيع الجهود الراهنة وتعزيزها لتوثيق هياكل ملكية وسائل الإعلام في المنطقة وتنظيمها، باستخدام مشروع مصفوفة تأثير الإعلام التابع لمركز الإعلام والبيانات والمجتمع (CMDS) ومرصد ملكية وسائل الإعلام (MOM) التي أعدّته منظمة مراسلون بلا حدود كنموذجين. وأشار المشاركون إلى أنّ مرصد ملكية وسائل الاعلام (MOM) يُتيح منهجيةً مثبتة لكنّهم شعروا أنّه يمكن تحسين مؤشراته وتوسيع نطاقه. فيمكن للمرصد وغيره من المبادرات على سبيل المثال التمييز بفعالية أكبر بين تنوّع المحتوى وتنوّع وسائل الإعلام والبحث في مؤشرات حول أشكال أكثر تعقيدًا من التواطؤ أو المحسوبية، وتوسيعها لتشمل أشكالاً أخرى من تمويل وسائل الإعلام. كما تمّت الإشارة إلى التوسّع لتغطية عدد أكبر من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- كما بإمكان المنطقة أن تستفيد من مواقف سياسية مشتركة إزاء الجهات الرئيسية في كل من الدول أو في القطاعات الخاصة في هذه

كون التحكّم بقطاع الإعلام يُشكّل تحدّيًا أساسيًا واسع الانتشار في دول كثيرة في المنطقة، اتفق المشاركون على أنّه يجدر أن يكون التوصّل إلى نهج متعدّد التخصّصات وعابر للحدود للتعامل مع المشكلة أحد أبرز الأولويات.

الدول في ما يخصّ كيفية التعامل مع التحدّيات التي تواجِه ملكية وسائل الإعلام وتمويلها. ومن شأن البحوث والمواقف السياسية المشتركة أن تُعزّز العمل الراهن في المنطقة، بما في ذلك جهود مؤسسة مهارات الرامية إلى بناء القدرات في المنطقة في ما يخصّ إدخال الإصلاحات التنظيمية على الإعلام.

- بالاستناد إلى البحوث والمواقف السياسية المشتركة، يمكن بذْل جهد تعاوني من أجل زيادة الوعي العام حول مخاطر التحكّم السياسي بما تقدّمه وسائل الإعلام والتحكّم بعملياتها. ويمكن تعميم دراسات رصْد وسائل الإعلام هذه والترويج لها لتوعية الرأي العام بشأن أهمية شفافية ملكية وسائل الإعلام وتنظيمها وتمويلها.

وتمكّن المشاركون من تحديد حلفاء محتملين بإمكانهم المساعدة في الجهود الرامية إلى تعزيز التنوّع والشفافية في ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، ومنهم:

- رجال ونساء الأعمال ذوو العقلية المتحرّرة الذين يمكن أن يموّلوا مؤسسات إعلامية مستقلّة.
- مؤسسات أكاديمية ومراكز بحثية يمكن أن تساعد في تطوير مؤشرات دقيقة وشفّافة حول ملكية وسائل الإعلام وإعداد دراسات حالات وتحاليل مقارنة. كما يمكن لهذه الجهات أن تؤدّيَ دورًا مهمًّا في تعزيز الوعي العام بهذه القضايا.
- الأحزاب السياسية المستقلّة والشخصيات ذات النفوذ التي يمكن أن تساعد على صياغة مواقف سياسية استراتيجية وفرْض الضغوط من أجل صناعة سياسات عادلة وشفّافة.
- مجموعات المجتمع المدني التي يمكنها العمل مع الجهات الإعلامية المعنية لتنظيم وتنفيذ حملات منسّقة لرفْع الوعي وحشْد التأييد على المستويَين الوطني والإقليمي.

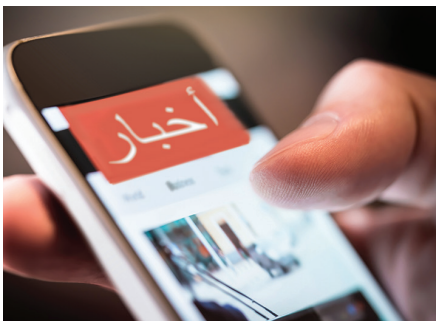

لن تنجح أي مقاربة موحّدة تجاه الاستدامة في منطقة تتضمّن أنظمةً ليبرالية وغير ليبرالية وأخرى هجينة، فاختلاف الأنظمة يدعو إلى اختلافٍ أيضًا في نماذج العمل.

تعزيز الاستدامة الاقتصادية لوسائل الإعلام المستقلّة المهدّدة بالزوال

لا تنفرد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمسائل استدامة وسائل الإعلام الإخبارية وثقة الرأي العام بها، حيث خلُص تقرير الأخبار الرقمية الصادر عن "معهد رويترز لدراسة الصحافة" لعام ٢٠١٩ إلى أنّ عدد القرّاء الذين يدفعون المال لقاء مطالعة الأخبار عبر شبكة الإنترنت لا ينمو سوى في عدد قليل من البلدان الثرية.[٦٤] وحتى في تلك البلدان، فإنّ نموّ أعداد الاشتراكات بطيء، والغالبية العظمى من المطلعين لا تملك سوى اشتراك واحد عبر شبكة الانترنت، إذ يواصل متوسط مستوى الثقة في الأخبار أينما كان في العالم بالهبوط بنسبة ٢٪ (إلى ٤٢٪) مما كان عليه قبل عامين. ويبقى التخوّف بشأن الحصول على معلومات خاطئة أو التضليل مصدر قلق كبيرًا[٦٥] فيما تواصل الأخبار السياسية والروابط المضلّلة إبعاد بعض المستهلكين المحتملين للأخبار.[٦٦]

غير أنّ التحدّيات التي تواجهها وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضمان استدامة الموارد أكبر وأكثر تعقيدًا. فمع تزايد ممارسات الإكراه والعنف ضد الصحفيين، لا يُعدّ ضعف الاستدامة سوى واحد من العوامل الكثيرة التي تُهدّد التعدّد الهشّ أصلًا في قطاع الإعلام في المنطقة. إلى ذلك، لن تنجح أي مقاربة موحّدة في منطقة تتضمّن أنظمةً ليبراليةً وغير ليبرالية وأخرى هجينة: فاختلاف الأنظمة يدعو إلى اختلافٍ أيضًا في نماذج العمل. كما تختلف أشكال القوى العاملة بشكل كبير من بلد إلى آخر في المنطقة، ففي حين أنّ غرف الأخبار في بعض الدول تُرحّب بالمراسِلات، تتّسم بيئات عمل بلدان أخرى بالعدائية تجاه المرأة، كما وتعمل بعض وسائل الإعلام في دول نكبتها النزاعات مثل سوريا واليمن. ومع أنّ أكثر من ١٤٠ صحيفةً انبثقت في ليبيا بعد رحيل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، إلاّ أنّ معظمها توقّف عن النشر بشكل منتظم نتيجة النزاع المسلّح الدائر في البلاد.[٦٧]

لذا، وفي ظل هذه البيئة المعقّدة، ما هي الخطوات التي يمكن اتّخاذها لتأمين التمويل للتغطية الإعلامية المستقلّة فعلًا – أي الصحافة المستقلّة التي تمتثل للمعايير المهنية ولا ترضخ لأجندات سياسية؟

تُقدّم المنطقة طيفًا من الخبرات في ما يخص تنويع مصادر الإيرادات والشبكات التعاونية والتحالفات. فقد ركّزت إذاعة "صوت كل لبنان" المملوكة للقطاع الخاص في لبنان على أهمية إبرام شراكات مع محطّات دولية للاستفادة من خبراتها. ويمكن لهذه الشبكات أن تنطويَ على تشارك المحتوى، وإبرام الشراكات مع منظمات غير حكومية محلّية ودولية تُنتج البرامج، كما وإنتاج محتوى خاص بالمؤسسات المموِّلة، وتوفير حزمات إعلامية في إطار عقود سنوية. في هذا الإطار، طوّر موقع "درج" الإخباري المستقلّ المموّل بمنح دولية نموذجًا للاشتراكات وبنى الشراكات حول مشاركة المحتوى بهدف تنويع مصادر إيراداته والحدّ من تكاليفه.[٦٨] كما قام الموقع الإخباري السوري "عنب بلدي" المموّل أيضًا بهبات دولية، وهو من بين المواقع القليلة جدًا التي تغطي الأخبار من داخل البلاد،[٦٩] ببناء شراكة مع وسيلة إعلامية كردية للاستفادة من إمكانية الوصول إلى الجمهور الكردي. كما تمكّن الموقع من المشاركة في إنتاج المحتوى مع شريك آخر، ما سمح له بالحدّ من التكاليف والوصول إلى جماهير أكبر.

لذا، فتوفير الاستدامة لوسائل الإعلام المستقلّة سواء كانت جديدةً أو مترسخةً يحتاج إلى حلول مبتكرة، وتعاون بين جهات تعمل لتلبية احتياجات وأهداف مشتركة، وتعامل مدروس وجماعي مع التغييرات التي قد تتسبّب بها وسائل الإعلام الرقمي. غير أنّ ذلك أمرٌ معقّد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرًا إلى التوترات المستمرة بين الشركات الإخبارية الرقمية الناشئة من جهة ووسائل الإعلام التقليدية من جهة أخرى. ومن هنا، أقرّ المشاركون بالحاجة إلى بناء تحالفات تضم كل الجهات المستقلّة ضمن نطاق التواصل المعاصر.

وشدّد المشاركون على الحاجة إلى بناء هيكلية جماعية من شأنها أن تسمح للمشاريع الإعلامية في المنطقة باكتساب صوت قوي في عالم

شدّد المشاركون على الحاجة إلى بناء هيكلية جماعية من شأنها أن تسمح للمشاريع الإعلامية في المنطقة باكتساب صوت قوي في عالم الإنترنت عبر الضغط على صانعي السياسات، وفتح قنوات تواصل وحوار مع منصّات عالية النفوذ مثل "غوغل" و"فيسبوك".

الإنترنت عبر الضغط على صانعي السياسات، وفتح قنوات تواصل وحوار مع منصات عالية النفوذ مثل "غوغل" و"فيسبوك"، على أن يتصدّى هذا الحوار لمسألتين رئيسيتين: الأولى هي التحدّيات التي تواجهها المشاريع الإعلامية المستقلّة في الحصول على عائدات من الإعلانات عبر هذه المنصّات، والثانية هي شروط العمل التي تستغلّها الحكومات والجهات السياسية لفرض الرقابة على المحتوى النقدي الذي يُنشر على المنصّات – وهي ممارسة مثيرة للقلق وفي طريقها إلى التزايد.[٧٠]

كما يمكن لبناء علاقات الثقة هذه أن يفتح الطريق أمام توسيع علاقات العمل التي تجرّب سبل تعاون مختلفة لإنتاج المحتوى وتشارك الاشتراكات وإيرادات الإعلانات. ومن شأن هذه التدابير التي لم يتّسع انتشارها بعد في المنطقة ألا تساعد وسائل الإعلام على الوصول إلى جماهير أكبر فحسب، بل أن تخفّض أيضًا تكاليف الإنتاج وتوسّع نطاق الإيرادات وتضع وسائل الإعلام في مكانة أقوى تمكّنها من الصمود والرد على التهديدات والضغوط السياسية المحتملة. كما يمكن لوسائل الإعلام أن تنوّع إيراداتها عبر تقديم خدمات متخصّصة، بما في ذلك التدريب على الصحافة وتأجير منشآتها لعقد الفعاليات والمؤتمرات.[٧١] وتعود هذه الشراكات على المستوى التشغيلي بالفائدة من حيث تعظيم الاستخدام الفعّال للموارد وتعزيز جودة التقارير الاستقصائية في المنطقة.

وأكّد المشاركون على الحاجة إلى مراجعة العلاقة مع الجهات المانحة لجعلها أكثر كفاءة واستدامة وأقلّ اعتمادًا على أجندات هذه الجهات ومصالحها. وأقرّ المشاركون بالتحدّيات التي يواجهونها في ضمان استدامة مشاريعهم. غير أنّ الحاجة إلى التمويل الأساسي من الجهات المانحة عاملٌ حاسمٌ للسماح لهذه المشاريع بالتمتّع بدرجةٍ ما من الاستقرار والوضوح في ظلّ بيئة متقلّبة وغير مؤكّدة ومقيِّدة في غالب الأوقات. وهذا التمويل الأساسي ضروري لإنشاء البيئة التمكينية التي تحتاج إليها وسائل الإعلام المستقلّة لكي تنجح وتزدهر. ويجدر باستراتيجيّات التمويل الخاصة بالجهات المانحة أن تراعيَ أهمية وجود مشاريع إعلامية محلّية وصغيرة مثل إذاعات الراديو المحلّية وليس المشاريع الإعلامية الوطنية الأكبر حجمًا فحسب.

واستنادًا إلى المسائل التي سبق ذكرها، وضع المشاركون سلسلةً من الأهداف المشتركة التي يمكن أن تشكّل أساسًا للتعاون في المستقبل، وهي كما يلي:

- التنسيق من خلال المجموعات والشبكات الراهنة من أجل تطوير مواقف جماعية حول حوكمة الإنترنت وانعكاساتها على استدامة وسائل الإعلام، ومن أجل التعبير عن مواقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول هذه المواضيع في المحافل العالمية وفي الحوار في المستقبل مع أبرز منصّات شبكة الإنترنت.
- العمل من خلال المجموعات والشبكات الراهنة لإضفاء المزيد من الشفافية على المساعدات الدولية المقدّمة لأطراف قطاع الإعلام وللضغط بشكل أكثر فعالية على الجهات المانحة بشأن الحاجة إلى أساليب تمويل أكثر مرونة، بما في ذلك التمويل الأساسي.

أكّد المشاركون على الحاجة إلى مراجعة العلاقة مع الجهات المانحة لجعلها أكثر كفاءة واستدامة وأقلّ اعتمادًا على أجندات هذه الجهات ومصالحها.

- إنشاء الفرص لوسائل الإعلام المستقلّة في المنطقة لكي تشارك معارفها مع نظيراتها حول فرص تنويع الدخل ونماذج العمل البديلة، كما للبحث في إمكانيات التعاون لإعداد المحتوى من أجل خفض التكاليف وزيادة الجمهور.
- دراسات أكاديمية توفّر معلومات دقيقة حول خطط التمويل ونماذج العمل البديلة.
- الدعم المالي من رجال ونساء أعمال تقدّميين بإمكانهم أن يؤدّوا دورًا حاسمًا في تعزيز استدامة الإعلام المستقل.
- تطوير منصّات متخصّصة تساعد على تتبّع التمويل عبر توفير المعلومات حول المنح في الوقت الفعلي لمساعدة المجموعات الإعلامية على البقاء على اطّلاع على فرص التمويل.
- بناء قنوات حوار مع المنصّات تساعد على إنشاء توافق حول نموذج يسمح لشركات الإعلام الناشئة ومشاريع الإعلام المستقلّ الصغيرة بأن تجني نسبةً أكبر من إيرادات المنصّات من الإعلانات.

تحسين التنظيم الذاتي: بناء القدرات والمعايير الأخلاقية

مع انتشار اللغة العدائية في وسائل الإعلام وخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة بمعدّلات تُنذر بالخطر، اتفق المشاركون على أنّ مسألتَي الأخلاقيات وضعف الكفاءة المهنية أصبحتا أهم من أي وقت سبق. حيث على الإعلام أن يستعيد ثقة الرأي العام عبر الامتثال للمعايير المهنية المتّفق عليها والالتزام بعملية هادفة لمراجعة الممارسات.

عقب الموجة الأولى من الانتفاضات، تمّ إنشاء هيئات تنظيمية عدّة لتُشرف على قطاع الإعلام المرئي والمسموع، غير أنّ هذه الهيئات تعاني من سوء تحديد صلاحياتها وانعدام استقلاليتها عن السلطة التنفيذية – فالبعض منها يعمل في الواقع كمجرّد حارس جديد للتحكّم بالإعلام. كما سبق البعض الآخر من هذه الهيئات التنظيمية التحرّكات الشعبية، فالمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع في لبنان مثلًا، والذي أنشئ عام ١٩٩٤ ليشرف على احترام قانون الإعلام الذي صدر في ذلك العام، يُعتبر إلى حدّ كبير غير فعّال في مراقبة الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين ومعاقبتها وهو يعاني من محدودية استقلاليته، حيث يتم انتقاء أعضائه على أسس طائفية أولًا.[٧٢] وفي المغرب، تُكلّف الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري (هاكا) بضمان تطبيق القوانين والتشريعات التي تنظّم قطاع الإعلام المرئي والمسموع.[٧٣] ومع أنّها أُنشئت لتعمل بمثابة هيئة إدارية مستقلة، إلّا أنّها موضوعة تحت وصاية الملك الذي يعيّن خمسة من أعضائها، بما في ذلك رئيس الهيئة وذلك من دون أي قيود زمنية على ولايتهم.[٧٤]

Chris Dunham / Alamy Stock Photo

على الإعلام أن يستعيد ثقة الرأي العام عبر الامتثال للمعايير المهنية المتّفق عليها والالتزام بعملية هادفة لمراجعة الممارسات.

وفي مصر، يمنح قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر عام ٢٠١٨ هذا المجلس صلاحياتٍ واسعة. فهو إذ يُعيَّن معظم أعضائه من قبل الرئيس، يتحلّى بصلاحيات منْع صفحات المواقع الإلكترونية للصحفيين أو حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو أي صفحة إلكترونية شخصية تضمّ أكثر من خمسة آلاف متابع.[٧٥] كما يمكن للمجلس الأعلى أن يحظر المنشورات القادمة من الخارج لأسباب متعلّقة بـ"الأمن القومي"، وأن يمنع الصحفيين من التغطية الصحفية لبعض التحقيقات والمحاكمات من بين جملة قيودٍ أخرى.

وفي تونس، من المتصوّر أن يتمّ استبدال الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري (هايكا) بلجنة الاتصال السمعي البصري الجديدة، علمًا أنّ مشروع القانون الذي يُنشئ هذا الكيان الجديد لا يضمن على وجه التحديد استقلاليته الوظيفية سواء من الناحية المالية أو التشغيلية أو الإدارية.[٧٦] كما أنّ فكرة انتخاب أعضاء هذه اللجنة من الجمعية الوطنية (البرلمان التونسي) أثارت أيضًا المخاوف من استيعابها السياسي واحتمال التحكّم بها من قِبل الحزب الحاكم.

ومع أنّ كل دول المنطقة تقريبًا تتحلّى بمدوّنة قواعد سلوك للصحفيين، إلاّ أنّه إمّا لا يتم تطبيق هذه المدوّنات في معظم هذه الدول أو يتمّ استغلالها واستخدامها كأداة للجهاز الدعائي للدولة بتضمينها تعابير غامضة وأحكاماً مقيّدة في بعض الحالات مثل واجب احترام الأمن القومي. واتفق المشاركون على الحاجة إلى تطوير آلية فعّالة للتنظيم الذاتي لمنتجي المحتوى الإخباري، بما في ذلك المواقع الإلكترونية الإخبارية. كما اتفق المشاركون على أنّه يجدر استيحاء المسار الصحيح نحو التنظيم الذاتي من التجارب الناجحة والدروس المستفادة، ويجب أن يتمّ إشراك الصحفيين بشكل فعليّ في صياغة مسوّدات مدوّنات قواعد السلوك، بما في ذلك تطوير آلية لتقديم الشكاوى والمكافأة بشكل مستقلّ عن الآليات الحكومية. وأقرّوا أنّه لا يمكن لمثل هذا النظام أن يكون فعّالاً إلا إذا رافقته آلية تنفيذ كفؤة تلتزم بها غرف الأخبار طوعًا. ومن شأن هذه الهيكلية أن تمكّن الصحفيين من التنعّم بمكانة أكثر أمانًا في مواجهة الضغوط والترهيب، بما في ذلك التمكّن من ممارسة الضغوط من أجل إقرار قوانين أفضل للصحافة ونقل المعلومات تستوفي المعايير الدولية.

ويمكن توسيع هذه الجهود لتشمل كلّيات الصحافة التي يمكن أن تطوّر مناهجها لتغطّيَ آخر المناقشات التي تدور حاليًا حول مكانة الصحافة في المجتمع. وعلى المستوى العملي، لكي تتبلور هذه الهيكلية الجديدة، اتفق المشاركون على الحاجة إلى العمل مع هيئات التنظيم الذاتي القائمة مثل نقابات الصحفيين والهيئات الإقليمية والدولية العاملة على زيادة الوعي حول القضايا الأخلاقية وتدريب الصحفيين. وعلى هذه الجهود طبعًا أن تراعيَ استغلال وسائل الإعلام لنشر المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية وإنّما أيضًا استخدام "الأخبار المزيّفة" كحجّة لسجن الأصوات المعارضة. والأهم من ذلك أنّ ثمّة حاجة إلى حدوث تغيّر ثقافي في اتجاه التنظيم

مع أنّ كل دول المنطقة تقريبًا تتحلّى بمدوّنة قواعد سلوك للصحفيين، إلاّ أنّه إمّا لا يتمّ تطبيق هذه المدوّنات في معظم هذه الدول أو يتمّ استغلالها واستخدامها كأداة للجهاز الدعائي للدولة بتضمينها تعابير غامضة وأحكاماً مقيّدة في بعض الحالات مثل واجب احترام الأمن القومي.

الذاتي في صفوف الصحفيين وزيادة وعي الصحفيين والرأي العام حول دورهما في صون جودة الصحافة واستقلاليتها.

ومن أهم المنصات العالمية للتعارف والتشبيك وتبادل المعرفة مبادرة الثقة في الصحافة (JTI)[٧٧] التي أطلقتها منظمة مراسلون بلا حدود بهدف "تحديد مؤشرات الصحافة الموثوقة وتلبية الاحتياجات لتوفير فسحة صحية للمعلومات في العموم". وقامت هذه المبادرة، التي أطلقت لها المنظمة جلسات تشاورية عامة،[٧٨] بإنشاء معايير عَمِلَ ١٢٠ خبيرًا وممثلًا للقطاع على تطويرها من أجل دعم الامتثال الطوعي من قبل وسائل الإعلام والجهات المعنية. وتقترح المبادرة مؤشرات حول موثوقية مصادر المعلومات ومقاييس معيارية للسلوك الأخلاقي والشفافية.[٧٩]

كما يشارك المكتب الإقليمي لمنظمة "المادة ١٩" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الجهود الرامية إلى تعزيز التنظيم الذاتي. وقد أطلقت المنظمة مؤخّرًا مبادرة "تحالف المادة ٣٢" للدفاع عن الحقّ في الحصول على المعلومات والوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يرمي التحالف إلى الجمع ما بين القطاعين العام والخاص والصحفيين والعلماء والهيئات الحكومية لممارسة الضغوط من أجل احترام المادة ٣٢ من الدستور التونسي التي تضمن هذه الحقوق.[٨٠] وتعمل المنظمة حاليًا على إنشاء آلية مساءلة متعدّدة الجهات لإدارة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي. ويرمي مشروعها إلى توفير منبر منفتح وشفّاف وتشاركي ويخضع للمساءلة من أجل تناول مسائل إدارة المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعي بالاستناد إلى المعايير الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان وإلى الامتثال الطوعي، مع الإشارة إلى أنّه يمكن لهذه التجربة التونسية أن تفيد المنطقة بأسرها.

وتطرّق النقاش إلى أفكار كثيرة خلال اللقاء التشاوري في بيروت لتعزيز الأخلاقيات والكفاءة المهنية في المنطقة، إلاّ أنّ المشاركين خلِصوا إلى هدفين اثنين لهما الأولوية في هذا المجال وهما:

- بناء فرص التبادل والتعلّم بين الأقران في المنطقة بشأن نهج التنظيم والضبط الذاتي. ويمكن تيسير ذلك من خلال قاعدة بيانات تجمع خبرات المنطقة في التعارف وحشد التأييد والمناصرة والبحوث. كما اقترح البعض إقامة مؤتمر دولي لدعم خطة العمل الجارية في هذا الإطار.
- العمل أكثر على صعيد المنطقة على أُطُر المعايير الأخلاقية الطوعية، والتي يمكنها التعاون مع الجهود الدولية مثل مبادرة الثقة في الصحافة والاستعانة بها.

ومن بين الحلفاء المحتملين الذين تمّ تحديدهم للمشاركة في هذه الأنشطة:

- المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الضبط الذاتي والصحافة عالية الجودة؛

قامت مبادرة الثقة في الصحافة بإنشاء معايير عَمِلَ ١٢٠ خبيراً وممثلًا للقطاع على تطويرها من أجل دعم الامتثال الطوعي من قبل وسائل الإعلام والجهات المعنية. وتقترح المبادرة مؤشرات حول موثوقية مصادر المعلومات ومقاييس معيارية للسلوك الأخلاقي والشفافية.

- المنظمات الدولية والإقليمية التي تُقدّم التدريب والدعم للصحفيين حول الكفاءة المهنية والسلامة؛
- نقابات الصحفيين وغيرها من المنظمات غير الربحية التي تعمل لدعم الصحافة المستقلة؛
- الهيئات التنظيمية المستقلّة فعلًا والتي تشرف على أنّ وسائل الإعلام تعمل من أجل الصالح العام وليس تحت تأثير غير مبرّر من الحكومة؛
- أصحاب النفوذ ذوو العقلية الإصلاحية في الحكومات والبرلمانات للتعبير عن أهمية حرّية الصحافة والمعلومات داخل الحكومة وأمام الرأي العام؛
- خبراء قانونيون لتقديم المشورة حول كيفية حماية الهيكليات والممارسات المستقلّة والتعدّدية والمواتية لوسائل الإعلام؛
- كلّيات الصحافة التي يمكن أن تساعد في إعداد الفوج القادم من الصحفيين المستقلّين عبر تجديد مناهجها لتعلّم طلابها عن المعايير الأخلاقية الحديثة التي تراعي التحديات المعاصرة التي يفرضها الانتقال إلى عالم الإعلام الرقمي.

ton koene / Alamy Stock Photo

وسط تنامي هيمنة الدول وممارستها للقمع، دعا المشاركون إلى التضامن بين المجموعات الإعلامية ومواصلة الجهود لإدانة الاعتداءات على الصحفيين.

بناء تضامن أقوى ضدّ القمع ونحو الإصلاح

اتفق المشاركون على أنّ اتّساع نطاق التحدّيات التي يواجهها الصحفيون والمجموعات الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفرض التحلّي باستراتيجية جريئة ومتنوّعة ومتعدّدة الطبقات تتمثّل باتّخاذ مواقف أكثر جرأة في وجه القمع من خلال حملات منظمة للدفاع عن حقوق الإعلام، بما في ذلك ما يتعلّق بوسائل التواصل الاجتماعي، كما وقنوات أقوى للحوار مع المشرّعين والمسؤولين ذوي العقلية الإصلاحية.[٨١] ولكي تسود التوجّهات الأكثر استقلالية، لا بد من ضمان تعاون أفضل ما بين وسائل الإعلام التقليدية وتلك الرقمية للدفاع عن حقوق وسائل الإعلام، بغضّ النظر عن نوعها.

ووسط تنامي هيمنة الدول وممارستها للقمع، دعا المشاركون إلى التضامن بين المجموعات الإعلامية ومواصلة الجهود لإدانة الاعتداءات على الصحفيين. وقد رأت مثل هذه الأعمال النور مؤخرًا في المنطقة، فقد قوبلت الغارة الأمنية التي تمّ شنّها مثلًا على مكاتب "مدى مصر"، وهي إحدى منصّات الإعلام الناقد القليلة المتبقّية في مصر، كما وإلقاء القبض على صحفيّيها، بالإدانة من صحفيّين وناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة ككل وتمّ استغلالها كفرصة لتسليط الضوء على الحالة الأليمة للصحافة في مصر.[٨٢] ويمكن تنسيق هذا التضامن بشكل أفضل لتقديم الدعم والحماية للصحفيّين مع ربطهم في الوقت عينه بالشبكات والمبادرات الدولية.

إلى ذلك، فإنّ التعارف والتشبيك والمنصّات الدولية أمور لا بدّ منها، إذ من شأنها أن تعزّز قدرة الصحفيين على الصمود في وجه القمع والسماح لهم بالتنعّم بالحماية من خلال الاعتراف الدولي.[٨٣] ومن أهم المبادرات الدولية الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام الذي تقوده منظمة اليونسكو والذي أطلقته مؤخرًا في لندن دعمًا لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين، بتمويل أساسي من المملكة المتحدة وكندا. ويقدّم الصندوق المشورة القانونية والتدريب الأمني للمراسلين العاملين في حالات صراع أو الذين يواجهون أي خطر آخر، بما في ذلك من الأنظمة الاستبدادية.[٨٤]

واقترح اللقاء مبادرات عدّة يمكنها أن تجمع القدرات والخبرات لدعم تضامن الصحفيين ضد القمع، ومنها:

- حملات جماعية لإجراء الإصلاحات التشريعية من أجل الحدّ من استخدام التشريعات المقيّدة ضد وسائل الإعلام، بما في ذلك الانتهاكات غير القانونية من قِبل رجال الأمن؛
- حماية الصحفيين من أشكال العنف أثناء أدائهم عملهم ووضع حدّ لإفلات الجُناة من العقاب؛
- بناء التحالفات مع منصّات التواصل الاجتماعي من أجل مراجعة سياساتها المتعلّقة بمنع المحتوى الناقد؛

N. Antoine / Shutterstock.com

- تطوير آلية إقليمية لتوثيق التجاوزات والانتهاكات المرتكبة إمّا من قِبل وسائل الإعلام أو ضدّها على مدار الساعة؛
- بناء التحالفات مع الهيئات الدولية الناشطة في مجال الدفاع عن الصحفيين في المنطقة، مثل لجنة حماية الصحفيين.

وفي حين أن الجهود الرامية إلى الدفاع عن حقوق الصحافة والإنسان ليست بالأمر الجديد في المنطقة، إلاّ أنّ ثمّة حاجة إلى الجمع ما بين هذه الجهات لتعظيم أثر عملها. واقترح بعض المشاركين إنشاء صندوق دولي لحماية الصحفيين الذين تستهدفهم الأنظمة القمعية. كما من شأن إنشاء شبكة تواصل بين المنظمات أن تفيد في تشارك المعلومات حول هؤلاء الصحفيين وأن تدعم بالتالي قدرتهم على الصمود وتزوّدهم بالحماية من خلال الاعتراف الدولي.

وشدّد المشاركون على أهمية العمل التعاوني لتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد وسائل الإعلام وتلك المرتكبة من قِبل وسائل الإعلام ضدّ الرأي العام، على أن تغطّيَ آلية المراقبة هذه المنطقة وأن ترافقها حملات لحشد التأييد والمناصرة، بالإضافة إلى المساعدة القانونية – ومن الأفكار في هذا الإطار أن يتمّ إنشاء شبكة إقليمية من المحامين الذين يتولّون تقديم الدعم القانوني – للصحفيين أو وسائل الإعلام المستهدفة. كما يمكن لهذا التحالف أن يُنشئ مجموعاتٍ إقليمية فرعية بحسب نطاق الانتهاكات واختلافها من بلد إلى آخَر وأن يعظّم فرص الاستفادة من الخبرات. فمن المعلوم عن الحكّام الدكتاتوريين أنّهم يتعلّمون من بعضهم البعض طُرُق قمع وسائل الإعلام المستقلّة، وبالتالي على مؤيّدي الإعلام المستقلّ أن يعملوا معًا هم أيضًا لمواجهة هذا القمع. وعلى المناصرين أن يعملوا لمقاومة السيطرة السياسية على الإعلام، وذلك بطرُق عدّة منها توفير الدعم القانوني وقيادة الحملات ضد التشريعات المقيِّدة وممارسة الضغوط لوضع حدّ لإفلات مرتكبي الجرائم والتجاوزات ضد الصحفيين من العقاب. وهنا تُشكّل زيادة الوعي العام حول الأهمية القصوى للمعلومات الدقيقة والعالية الجودة والتعددية أمرًا أساسيًا للتوصّل إلى إعلام مستقلّ وصونه.

شدّد المشاركون على أهمية العمل التعاوني لتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضدّ وسائل الإعلام وتلك المرتكبة من قبل وسائل الإعلام ضدّ الرأي العام.

أبرز الاستنتاجات

وسط إعادة بزوغ أنظمة الحكم المستبدّ، يواصل الصحفيون والمدافعون عن حرّية الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدّ الضغوط. وكان اللقاء التشاوري في بيروت بمثابة خطوة مهمّة في اتجاه توحيد الجهود التي غالبًا ما تكون متباينة والتي ترمي إلى المقاومة والإصلاح من أجل التوصّل إلى تضامن أكبر، مع التركيز على تحقيق النتائج.

تُعتبر التحرّكات الإعلامية – أو التحالفات بين الجهات الإعلامية والمجتمع المدني – عنصرًا حاسمًا اليوم في مواجهة الأشكال الهائلة من القمع والضغوط والترهيب التي يتحمّلها الصحفيون في عملهم اليومي وفي حماية حقّ الرأي العام في معلومات دقيقة وتعدّدية وذات جودة عالية في المنطقة. عمل هذا اللقاء التشاوري على تحديد المشكلات ذات الأولوية التي يواجهها قطاع الإعلام والاستراتيجيّات المناسبة لمواجهتها معًا، علمًا أنّ هذا اللقاء لا يُشكّل إلاّ خطوةً مهمةً واحدةً ضمن العملية المعقّدة الرامية إلى صياغة رؤية من أجل التغيير – رؤية من شأنها أن تجمع ما بين الجهات المعنية المهمّة في قطاع الإعلام والمجتمع المدني من أجل تعزيز بيئة تدعم الصحافة المستقلّة من خلال إجراءات ملموسة.

وحدّد المشاركون أربعة مجالات رئيسية حيث سيكون العمل الجماعي حاسمًا، وذلك بدعم إعلامي دولي، من أجل بناء شبكات مستدامة واستراتيجيّة تُركّزُ على الهدف وتستطيع أن تتجاوز الاختلافات بين البلد والآخر وأن تجمع بين الجهات الإعلامية من أنحاء المنطقة حول قيم مشتركة. فاليوم، واستجابةً للأزمات المعقّدة التي تواجه الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن للمدافعين عن حرّية التعبير والإعلام المستقلّ في المنطقة أن يطبّقوا استراتيجيات وإجراءات ملموسةً للاستناد إلى الجهود الحالية والشروع بها إلى آفاق جديدة.

هذا اللقاء لا يُشكّل إلاّ خطوةً مهمةً واحدةً ضمن العملية المعقّدة الرامية إلى صياغة رؤية من أجل التغيير، تجمع ما بين الجهات المعنية المهمّة في قطاع الإعلام والمجتمع المدني من أجل تعزيز بيئة تدعم الصحافة المستقلّة من خلال إجراءات ملموسة.

تعليقات ختامية

[1] نظّمت الفعالية مؤسسة سمير قصير بالتعاون مع مؤسسة مهارات بدعم من مركز المساعدة الإعلامية الدولية CIMA وأكاديمية دويتشه فيله Deutsche Welle Akademie.

[2] أبو دوح، أحمد Aboudoud, Ahmed. ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، "الناخبون التونسيون كسروا دوامة الأنظمة العربية. الغرباء سيقاتلون للوصول إلى سدة الرئاسة وأحدهم في السجن" Tunisian Voters Have Broken the Cycle of Arab Regimes. Outsiders Will Fight to be President — and One of Them Is in Jail، صحيفة "إندبندنت" *Independent*، https://www.independent.co.uk/voices/tunisia-election-arab-spring-kais-saied-nabil-karoui-sudan-a9110491.html.

[3] وكالة رويترز Reuters، ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، "إضعاف الاحتجاجات الجزائرية بدون إطلاق رصاصة واحدة في فورة غضب" Algerian Protests Blunted Without a Shot Fired in Anger، صحيفة "نيويورك تايمز" *New York Times*، تم آخر تعديل في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، https://www.nytimes.com/reuters/2020/02/03/world/africa/30reuters-algeria-protests.html.

[4] راغافان، سودارسان Raghavan, Sudarsan، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، "مصر توسّع حملة القمع لتشمل الأجانب والصحفيين وحتى الأطفال" Egypt Expands Its Crackdown to Target Foreigners, Journalists and Even Children، صحيفة "واشنطن بوست" *Washington Post*، https://www.washingtonpost.com/world/ africa/sudan-activists-call-for-protest-to-disband-old-ruling-party/2019/10/21/f55580cc-f3f1-11e9-b2d2-1f37c9d82dbb_story.html.

[5] بايشنس، مارتن Patience, Martin، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، "احتجاجات لبنان: بلد يشعر وكأنّه وُلِدَ من جديد" Lebanon Protests: A Country Feeling Reborn، "بي بي سي نيوز أون لاين" BBC News online، https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-50139850.

[6] كاربينن، كاري Karppinen, Kari، ٢٠١٣، "إعادة تصوّر التعدد الإعلامي" *Rethinking Media Pluralism*، مجلة جامعة فوردهام على شبكة الإنترنت Fordham Scholarship Online؛ فريدمان، دس Freedman, Des، ٢٠٠٨، "سياسة السياسات العامة للإعلام" *The Politics of Media Policy* (مالدن ، ماساتشوستس: بوليتي).

[7] التوازي فكرة طوّرها كولين سيمور–أوري Colin Seymour-Ure وعاد إليها دانيال ك. هالين Daniel C. Hallin وباولو مانشيني لوصف شبكة من العلاقات الوثيقة والتحالفات المعقدة بين المجموعات الإعلامية والسياسية. انظر سيمور–أوري، كولين Seymour-Ure, Colin، ١٩٧٤، "التأثير السياسي لوسائل الإعلام الجماهيرية" *Political Impact of Mass Media* (منشورات سايج Sage Publications)؛ هالين، دانيال ك. Hallin, Daniel C. ومانشيني، باولو Mancini, Paolo، ٢٠٠٤، "مقارنة أنظمة الإعلام: ثلاثة نماذج للإعلام والسياسة" *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics* (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج Cambridge University Press)؛ هالين ومانشيني، محررون، ٢٠١١، "مقارنة أنظمة الإعلام خارج العالم الغربي" *Comparing Media Systems Beyond the Western World* (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج Cambridge University Press).

[8] لمزيد من المعلومات حول اعتقال الصحفية المغربية بتهمة الإجهاض وإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، انظر علمي، عايدة Alami, Aida. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، "صحفية مغربية يُحكم عليها بالسجن بتهمة الإجهاض وممارسة الجنس قبل الزواج" Sentenced to Prison for Abortion and Premarital Sex، صحيفة "نيويورك تايمز" *New York Times*، https://www.nytimes.com/2019/09/30/world/africa/ morocco-abortion-sex-hajar-raissouni.html.

[9] "فريدم هاوس" (Freedom House)، ٢٠١٩، "تونس"، "الحرية في العالم" *Freedom in the World 2019*، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/tunisia.

[10] "الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة" (OGP)، "نبذة حول الشراكة" About OGP، https://www.opengovpartnership.org/about/about-ogp تمت زيارة الرابط في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

[11] "المنتدى اللبناني لحوكمة الانترنت" Lebanon Internet Governance Forum، "المهمة" Mission https://igflebanon.org/mission، تمت زيارة الرابط في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

[12] روثمان، بول Rothman, Paul، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩، "تطوير وسائل الإعلام والشراكة من أجل الحكومة المنفتحة: هل يمكن لتحسين الحوار حول السياسات أن يشكّل حافزًا للإصلاحات في مجال الإعلام؟" *Media Development and the Open Government Partnership: Can Improved Policy Dialogue Spur Media Reforms?* (واشنطن العاصمة: مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA))، https://www.cima.ned.org/publication/media-development-ogp.

[13] "فريدوم هاوس" (Freedom House)، "الديمقراطية في أزمة" Democracy in Crisis، "الحرية في العالم" *Freedom in the World 2018*، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018.

[14] لمزيد من المعلومات حول التراجع العام في الإعلام والحرية حول العالم، انظر "فريدوم هاوس" (Freedom House)، ٢٠١٩، "الحرية والإعلام في ٢٠١٩: حلقة مفرغة" Freedom and the Media 2019: A Downward Spiral، تقرير خاص، https://freedomhouse.org/report/freedom-media/freedom-media-2019.

[15] "الجزيرة" Al Jazeera، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، "جمال خاشقجي: جريمة قتل في قنصلية السعودية"، حلقات خاصة، الجزيرة أونلاين Al Jazeera Online؛ https://www.aljazeera.com/programmes/specialseries/2019/09/jamal-khashoggi-murder-saudi-consulate-190930082355157.html لجنة حماية الصحفيين Committee to Protect Journalists، "غوص في قاعدة بيانات لجنة حماية الصحفيين حول الهجمات ضد الصحافة" Explore CPJ's Database of Attacks on the Press، https://cpj.org/data/.

[16] تم مؤخرًا شنّ عدد من الغارات على مكاتب وسائل إعلام، بما في ذلك مكتب "مدى مصر" وهو موقع إخباري استقصائي مستقل. انظر مايكلسون، روث Michaelson, Ruth، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، "قوات مصر الأمنية تشنّ غارةً على مكاتب صحيفة إلكترونية في القاهرة" Egypt's Security Forces Raid Online Newspaper's Office in Cairo، "الغارديان" *Guardian*، https://www.theguardian.com/world/2019/nov/24/egypts-security-forces-raid-online-newspapers-office-in-cairo.

[17] انظر تقرير لجنة حماية الصحفيين Committee to Protect Journalists حول إفلات مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين من العقاب. يحتلّ العراق المرتبة الأولى من حيث عدد جرائم القتل التي لم تحل بعد بحق صحفيين من بين الدول التي تتسم بأدنى مستويات العدالة. انظر لجنة حماية الصحفيين Committee to Protect Journalists، 2019، "الإفلات من العقاب على جريمة القتل" Getting Away with Murder، https://cpj.org/reports/2019/10/getting-away-with-murder-killed-justice.php.

[18] يمكن فرض غرامة على الصحفيين في مصر تساوي ما بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف جنيه مصري (أي ما يساوي ١٦٣٠٠ إلى ٤١٠٠٠ جنيه إسترليني أو ٢٥٥٥٠ إلى ٦٤٠٠٠ دولار أميركي) لمجرد نشر ما يتناقض مع السرد الرسمي الصادر حول الهجمات المسلحة. تم تعديل المسودة الأصلية للقانون بعد احتجاجات محلية ودولية بعدما نصّ في بادئ الأمر على الحكم بالسجن لمدة سنتين بدل الغرامة. انظر "بي بي سي" BBC، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، "الرئيس المصري السيسي يفرض قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب" Egypt's al-Sisi Imposes Strict Anti- Terrorism Laws، "بي بي سي أون لاين" BBC Online، https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-33955894.

[19] كمثال على ذلك، قامت إحدى المحاكم بالبحرين بالحكم على نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، بالسجن لمدة سنتين بتهمة "نشر الأخبار والبيانات والشائعات الكاذبة التي من شأنها أن تُضعف مكانة [البحرين] ومركزها" في إطار المقابلات الإعلامية التي أجرَاها عام ٢٠١٥. وواجه إمكانية السجن لمدة ١٥ عامًا في قضية أخرى بتهمة "إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]" و"إهانة دولة أجنبية [المملكة العربية السعودية]" و"نشر الشائعات في زمن الحرب" في إطار تغريدات انتقد فيها أعمال التعذيب ومشاركة البحرين في العمليات العسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن. انظر اليعقوبي، عزيز El Yaakoubi, Aziz وبارينغتون، ليزا Barrington, Lisa، ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، "محكمة البحرين ترفض الحكم على الناشط المسجون رجب بعقوبة غير سالبة للحرية – أو منحه محامياً" Bahrain Court Refuses to Grant Jailed Activist Rajab a Non-Custodial Sentence—Lawyer، وكالة "رويترز" Reuters، https://www.reuters.com/article/us-bahrain-security/bahrain-court-refuses-to-grant-jailed-activist-rajab-a-non-custodial-sentence-lawyer-idUSKCN1SC0TG.

[٣٠] لمزيد من المعلومات حول استهداف الصحفيين المحليين والدوليين، انظر راغافان Raghavan، "مصر توسّع حملة القمع لتشمل الأجانب والصحفيين وحتى الأطفال" Egypt Expands Its Crackdown to Target Foreigners, Journalists and Even Children.

[٣١] فريدم هاوس "Freedom House، ٢٠١٩، "الحرية في العالم" *Freedom in the World 2019*، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019.

[٣٢] منظمة العفو الدولية Amnesty International، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، "استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨" *Human Rights in the Middle East and North Africa: Review of 2018*، https://www.amnesty.org/en/latest/research/2019/02/human-rights-in-the-middle-east-and-north-africa-2018.

[٣٣] العيساوي، فاطمة El-Issawi, Fatima، ٢٠١٦، "وسائل الإعلام الوطنية العربية والتغيير السياسي" Arab National Media and Political Change (باسينغستوك: بالغريف ماكميلان Palgrave Macmillan)؛ صقر، نعومي Sakr, Naomi، ٢٠١٣، "التحولات في الصحافة المصرية" *Transformations in Egyptian Journalism* (لندن: أي بي توريس I. B. Tauris).

[٣٤] بلغ منع المواقع الإلكترونية مستويات غير مسبوقة في خلال حملة قمع أوسع نطاقًا لحرية التعبير والمجتمع المدني في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠١٨.

[٣٥] "فريدوم هاوس" Freedom House، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، "وسائل التواصل الاجتماعي أداةٌ متنامية للتلاعب الانتخابي والمراقبة الجماعية" Social Media Are a Growing Conduit for Electoral Manipulation and Mass Surveillance، بيان صحفي، https://freedomhouse.org/article/social-media-are-growing-conduit-electoral-manipulation-and-mass-surveillance.

[٣٦] "فريدوم هاوس" Freedom House، ٢٠١٦، "الحرية على الإنترنت" *Freedom on the Net 2016*، https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2016.

[٣٧] باجت، شريف Paget, Sharif ، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، "صحفي مغربي يواجه عقوبة السجن لعام بسبب تغريدة عن قاضٍ" Moroccan Journalist Faces a Year in Prison over Tweet about Judge "سي إن إن أون لاين" CNN Online، https://edition.cnn.com/2019/12/29/africa/morocco-journalist-detention-intl/index.html.

[٣٨] مايكلسون، روث Michaelson, Ruth، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، "صحفية مغربية سُجنت بسبب "إجهاض غير قانوني" وعفا عنها الملك" Moroccan Journalist Jailed for 'Illegal Abortion' Pardoned by King، "الغارديان" *Guardian*، https://www.theguardian.com/world/2019/oct/16/moroccan-journalist-hajar-raissouni-jailed-pardoned-abortion.

[٣٩] "مدى مصر"، https://madamasr.com/en.

[٤٠] الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية Global Investigative Journalism Network، "إنكفاضة، تونس" *Inkyfada, Tunisia*، https://gijn.org/member/inkyfada-tunisia.

[٤١] الدرج، Daraj https://daraj.com/.

[٤٢] رصيف ٢٢ Raseef22، https://raseef22.com/english.

[٤٣] لوديسك، Le Desk https://ledesk.ma/.

[٤٤] ساسة بوست، Sasapost https://www.sasapost.com/.

[٤٥] قدّم صحفيون لبنانيون على سبيل المثال استقالتهم احتجاجًا على خط صحيفة راحت تضغط عليهم لإسكاتهم. انظر "وكالة الصحافة الفرنسية" AFP، "صحفيون يستقيلون من صحيفة لبنانية بسبب موقفها المناهض للاحتجاج" Journalists Quit Lebanon Paper over Anti-protest Stance، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، "أخبار العرب" *Arab News*، https://www.arabnews.com/node/1579631/media، جرى آخر تحديث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

[٤٦] دوراك، فانسان Durac, Vincent، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، "علاقة ناقصة؟: المجتمع المدني وإحلال الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" A Flawed Nexus?: Civil Society and Democratization in the Middle East and North Africa، معهد الشرق الأوسط Middle East Institute، https://www.mei.edu/publications/flawed-nexus-civil-society-and-democratization-middle-east-and-north-africa.

[٤٧] منظمة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٨، "تونس: ميثاق الحريات الفردية والمساواة" Tunisia: Pact for Equality, Individual Freedom، منظمة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch، https://www.hrw.org/news/2018/07/24/tunisia-pact-equality-individual-freedom، يتوفر الميثاق على موقع المنظمة، https://www.hrw.org/news/2018/07/24/tunisian-covenant-equality-and-individual-freedoms.

[٤٨] من المنظمات التي تبرز في العمل على المساواة بين الجنسين منظمة أبعاد. انظر https://www.abaadmena.org/about.

[٤٩] أمين، بهيرة Amin, Bahira، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، "الاغتصاب والمساواة والنوع الاجتماعي والجهل. نظرة إلى داخل الحركة النسوية في لبنان" Rape. Equality. Gender. Ignorance. Inside the Feminist Movement in Lebanon. "سين أرابيا" *Scene Arabia*، https://scenearabia.com/Life/abaad-NGO-rape-culture-feminist-movement-in-lebanon-ghida-anani.

[٥٠] شبكة الصحفيات السوريات Syrian Female Journalists Network، https://media.sfjn.org.

[٥١] مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي Iraqi Civil Society Solidarity Initiative، https://www.iraqicivilsociety.org/archives/4720.

[٥٢] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ESCR-Net)، "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)"، https://www.escr-net.org/member/arab-ngo-network-development-annd.

[٥٣] الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات Arab Network for Democratic Elections، https://www.arabnde.org/arabic/page.php?pageId=18.

[٥٤] الكتاب السنوي المفتوح One Year Book، "الاتحاد العام للصحفيين العرب" Federation of Arab Journalists، https://uia.org/s/or/en/1100056121.

[٥٥] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ANHRI، "نبذة حول الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" About ANHRI — The Arabic Network for Human Rights Information ANHRI"، https://www.anhri.info/?page_id=94&lang=en.

[٥٦] شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet)، "أيار/مايو ٢٠١٩، "شبكة الصحفيين الدوليين بنسختها العربية تطلق برنامج مركز التوجيه بدورته السادسة للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" IJNet Arabic Launches Sixth Annual Mentoring Center for MENA Startups، https://ijnet.org/en/story/ijnet-arabic-launches-sixth-annual-mentoring-center-mena-startups.

[٥٧] مؤسسة سمير قصير Samir Kassir Foundation، "نبذة عن المؤسسة" About Us، https://samirkassirfoundation.org/en/Samir-Kassir-Foundation/About-Us/ Mission.

[٥٨] موقع Arab.org، "مؤسسة مهارات" Maharat Foundation، https://arab.org/directory/maharat-foundation.

[٥٩] شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)، https://en.arij.net/report.

[٦٠] الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE)، "نبذة عن الشراكة"، About GPE https://www.globalpartnership.org/about-us.

[٦١] التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS) https://www.civicus.org.

[٦٢] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)" Global Action Programme on Education for Sustainable Development (2015-2019)، https://en.unesco.org/gap/partner-networks.

[٦٣] الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، "الشرق الأوسط والعالم العربي" Middle East & Arab World، https://www.ifj.org/where/middle-east-arab-world/ifj-middle-east-arab-world.html.

[٦٤] سيغورا، ماريا سوليداد Segura, Maria Soledad وويسبورد، سيلفيو Waisbord, Silvio، ٢٠١٦، "تحركات الإعلام: المجتمع المدني وإصلاح سياسات الإعلام في أميركا اللاتينية" *Media Movements: Civil Society and Media Policy Reform in Latin America* (لندن، المملكة المتحدة: دار زيد للنشر Zed Books)؛ فريدمان، دس Freedman, Des، 2008، "سياسة السياسات العامة للإعلام" *The Politics of Media Policy* (مالدن ، ماساتشوستس: بوليتي).

[٦٥] في مداخلة أثناء اللقاء التشاوري في بيروت، أشار الصحفي والمستشار كمال العبيدي إلى صعوبات بناء مثل شبكات التضامن هذه، قائلاً إنّ جهودًا كثيرة بُذلت وباءت بالفشل لإنشاء شبكات إقليمية وذلك بسبب الانعكاسات المرتبطة بآليات صنع القرار وانعدام التضامن، وبخاصةٍ لدعم الصحفيين الذين يتعرضون للهجوم.

[٥٦] خلُص استطلاع للرأي أجراه مؤخرًا الباروميتر العربي Arab Barometer إلى أنّ أكثر من نصف مستخدمي شبكة الإنترنت يعتبرون وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا أكثر مصداقية للأخبار من التلفزيون والصحف في معظم الدول التي أُجريَ الاستطلاع فيها. انظر الباروميتر العربي، Arab Barometer، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٩، "النتائج التي كشفها استطلاع بي بي سي نيوز الكبير باللغة العربية" Findings Revealed from Big BBC News Arabic Survey، https://www.arabbarometer.org/media-news/findings-revealed-from-the-big-bbc-news-arabic-survey.

[٥٧] لمزيد من المعلومات حول الوضع السيئ لمجموعات المجتمع المدني في مصر تحت حكم السيسي، انظر منظمة "هيومن رايتس ووتش" Human Rights Watch، "حملة مصر لقمع الديمقراطية" Egypt Crackdown on Democracy، https://www.hrw.org/tag/egypt-crackdown-civil-society.

[٥٨] انظر القيسي، عايدة Al-Kaisy, Aida، ٢٠١٩، "مشهدٌ مجزأ: العراقيل أمام الإعلام المستقل في العراق" *A Fragmented Landscape: Barriers to Independent Media in Iraq* (لندن، المملكة المتحدة: مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية Middle East Centre, The London School of Economics and Political Science)؛ العيساوي، فاطمة El-Issawi, Fatima، 2016، "الإعلام الانتقالي العربي: تحليل لمقارنة مجالات الإعلام التقليدية في تونس وليبيا ومصر" Arab Transitional Media: A Comparative Analysis of Tunisian, Libyan and Egyptian Traditional Media Industries في "الرصاص والنشرات الإخبارية: الإعلام والسياسة في أعقاب الانتفاضات العربية" *Bullets and Bulletins: Media and Politics in the Wake of the Arab Uprisings*، زياني، محمد Zayani, Mohamed ومرغني، سوزي (نيويورك، ولاية نيويورك: دار نشر جامعة أكسفورد Oxford University Press)، ٤٥—٧٠؛ راتا، دوناتيلا ديلا Ratta, Donatella Della، وصقر، نعومي Sakr, Naomi، وسكوفجارد بيترسون، جاكوب Skovgaard-Petersen, Jakob، محررون، ٢٠١٥، "أباطرة الإعلام العربي" *Arab Media Moguls* (لندن: أي بي توريس I.B. Tauris).

[٥٩] لمزيد من المعلومات، راجع هذا التقرير المهم حول طريقة تحكم الجيش المصري باقتصاد البلاد، صايغ، يزيد Sayigh, Yezid، ٢٠١٩. "أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري" *Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy* (بيروت، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط Carnegie Middle East Center)، https://carnegie-mec.org/2019/11/18/owners-of-republic-anatomy-of-egypt-s-military-economy-pub-80325.

[٦٠] اليونسكو، الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام: لمحة إقليمية عن الدول العربية *World Trends in 2017/2018 Freedom of Expression and Media Development: Regional Overview of Arab States 2017/2018* (باريس، فرنسا: اليونسكو)، https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000266023.

[٦١] منظمة مراسلون بلا حدود، مرصد ملكية وسائل الاعلام (MOM)، ومؤسسة سمير قصر، "لبنان"، http://www.mom-rsf.org/en/countries/lebanon.

[٦٢] منظمة مراسلون بلا حدود، مرصد ملكية وسائل الاعلام (MOM)، "المغرب"، http://www.mom-rsf.org/en/countries/morocco.

[٦٣] منظمة مراسلون بلا حدود، مرصد ملكية وسائل الاعلام (MOM)، "تونس"، http://www.mom-rsf.org/en/countries/tunisia.

[٦٤] فليتشر، ريتشارد Fletcher, Richard، ٢٠١٩، "الدفع مقابل الأخبار والقيود على الاشتراك" Paying for News and the Limits of Subscription، معهد رويترز لدراسة الصحافة Reuters Institute for the Study of Journalism، http://www.digitalnewsreport.org/survey/2019/paying-for-news-/and-the-limits-of-subscription

[٦٥] معهد رويترز لدراسة الصحافة Reuters Institute for the Study of Journalism، تقرير الأخبار الرقمية ٢٠١٩ *Digital News Report 2019*، ١٠ — ١١، http://www.digitalnewsreport.org.

[٦٦] المرجع عينه، ٩.

[٦٧] العيساوي، فاطمة El-Issawi, Fatima، ٢٠١٣، "تحول الإعلام الليبي: الطريق نحو المجهول" *Libya Media Transition: Heading to the Unknown* (لندن: قسم السياسة والدراسات الدولية، كلية لندن للاقتصاد POLIS, London School of Economics)، http://eprints.lse.ac.uk/59906/1/El-Issawi_Libya-media-transition_2013_pub.pdf.

[٦٨] يصف موقع "درج" نفسه بأنّه "منصّة إعلامية مستقلة، أسّسها صحافيون محترفون بهدف تقديم قصة صحافية "ثالثة" متحرّرة من شروط التمويل السياسي الذي يحكم عمل المؤسّسات الإعلامية العربية السائدة". انظر https://daraj.com.

[٦٩] عنب بلدي، https://english.enabbaladi.net/#ixzz66ryLcMj7.

[٧٠] تعمل منظمة "المادة ١٩" Article 19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إنشاء تحالف بين الجهات الفاعلة بهدف فتح قنوات الحوار مع المنصات ضمن إطار عملها على الضبط الذاتي.

[٧١] تتبع "إنكفاضة" *Inkyfada* في تونس هذا النموذج عبر توفير التدريب وتأجير منشآتها للمناسبات الخاصة.

[٧٢] "المشاهد الإعلامية" Media Landscapes، "لبنان"، https://medialandscapes.org/country/lebanon/policies/regulatory-authorities.

[٧٣] تم إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري (هاكا) بموجب ظهير تم تعديله في أعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

[٧٤] العيساوي، فاطمة، نيسان/أبريل ٢٠١٦، "الإعلام الوطني المغربي بين التغيير والوضع الراهن" *Moroccan National Media between Change and Status Quo* (لندن، المملكة المتحدة: مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد Middle East Centre, The London School of Economics)، http://eprints.lse.ac.uk/66228/1/MoroccoReport.pdf.

[٧٥] للاطلاع على تحليل المجلس الجديد، انظر "المادة ١٩"، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، "مصر: قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر عام ٢٠١٨" Egypt: 2018 Law on the Organisation of Press, Media and the Supreme Council of Media، https://www.article19.org/resources/egypt-2018-law-on-the-organisation-of-press-media-and-the-supreme-council-of-media.

[٧٦] ستتألف اللجنة من مجلس وهيئة إدارية.

[٧٧] شبكة الصحافة الأخلاقية (EJN)، ٣ تموز/يوليو ٢٠١٩، "منظمة مراسلون بلا حدود وشركاؤها يطلقون لقاءً تشاوريًا عامًا حول مبادرة الثقة في الصحافة (JTI)" RSF and Partners Launch a Public Consultation on the Journalism Trust Initiative"، https://ethicaljournalismnetwork.org/rsf-public-consultation-journalism-trust-initiative.

[٧٨] منظمة مراسلون بلا حدود، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، "منظمة مراسلون بلا حدود تقدّم الآن أداةً تفاعلية لتقديم ردود الفعل بمثابة دعوة للمشاركة في مبادرة الثقة في الصحافة (JTI) الخاصة بها" RSF Now Offers an Interactive Feedback Tool as an Invitation to Participate in Its Journalism Trust Initiative (JTI)، https://rsf.org/en/news/rsf-now-offers-interactive-feedback-tool-invitation-participate-its-journalism-trust-initiative-jti.

[٧٩] اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي (CEN)، "مسودة اتفاقية ورشة عمل من اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي (CEN) – إتاحة مبادرة الثقة في الصحافة (JTI) للرأي العام لمراجعتها وإبداء التعليقات بشأنها" Draft CWA by the CEN/WS—Journalism Trust Initiative Is Made Available for Public Review and Commenting، https://www.cen.eu/news/workshops/ Pages/WS-2019-013.aspx.

[٨٠] يجمع التحالف ما بين مجموعات مثل جمعية مجتمع الإنترنت (ISOC) و"المادة ١٩" ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار IPSI، وأي واتش I-Watch، وتك فور ديف Tech4Dev وهياكل آت لارج At Large Structures (ALS).

[٨١] شدد المشاركون على الحاجة إلى توضيح أنّ ما نعنيه بـ"الإصلاحيين" في الحكومة هو الأشخاص الملتزمون بتعزيز القيم الديمقراطية في المجالات كافة.

[٨٢] هودالي، ديانا Hodali, Diana، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، "مدى مصر: لن نصمت بعد الغارات" Egypt's Mada Masr: 'We're Not Going to Shut Up' after Raids، DW، https://www.dw.com/en/egypts-mada-masr-were-not-going-to-shut-up-after-raids/a-51420912، موقع دويتشه فيله.

[٨٣] للاطلاع على بيان الأمم المتحدة حول اعتقال الصحفي حسام بهجت من مدى مصر، انظر الأمم المتحدة، مكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، "أبرز نقاط إحاطة الظهيرة التي قدمها فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام أنطونيو غوتيريش" Highlights of the Noon Briefing by Farhan Haq, Deputy Spokesperson for Secretary-General António Guterres، https://www.un.org/sg/en/content/noon-briefing-highlight?HighD=11/9/2015. ساعد هذا البيان في إلقاء الضوء على الوضع القائم لحقوق الإعلام وحماية الصحفيين في البلاد.

[٨٤] اليونسكو، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، "منظمة اليونسكو ترحب بإنشاء الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام بتمويل أساسي من المملكة المتحدة وكندا" UNESCO Welcomes the Establishment of a Global Media Defense Fund, with Initial Funding by UK and Canada، https://en.unesco.org/news/unesco-welcomes-establishment-global-media-defense-fund-initial-funding-uk-and-canada.

مركز المساعدة الإعلامية الدولية
(CIMA)
الصندوق الوطني للديمقراطية
(NED)

F STREET, N.W., 8TH FLOOR 1025
WASHINGTON, DC 20004

هاتف: ٣٧٨-٩٧٠٠ (٢٠٢)
فاكس: ٣٧٨-٩٤٠٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: CIMA@NED.ORG
الرابط الإلكتروني: HTTPS://CIMA.NED.ORG